مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تقرير المعرفة العربي للعام 2014

الشباب وتوطين المعرفة

= الملخصات =

الشباب وتوطين المعرفة

ملخص 1

قضية دمج الشباب وتوطين المعرفة في العالم العربي هي قضية حياة ومستقبل. والتعامل مع هذه القضية في هذا التقرير يقدم نقلة محورية في رحلة البحث في عمليات بناء مجتمع المعرفة المأمول التي يمثل الشباب العربي عمادها. إنها بالأحرى رحلة البحث عن تمكين الشباب العربي من المشاركة الفاعلة في إيجاد تنمية إنسانية راسخة ومستدامة في أوطانهم من خلال ارتياد الآفاق الرحبة لمجتمع المعرفة.

وفيما تنطلق شعوب المنطقة قدماً في القرن الواحد والعشرين، فإن المجتمعات العربية لم تعد قادرة على الاستمرار في المناهج التنموية التقليدية وهي مطالبة بتبني مناهج تنموية مبتكرة تمكنها من التعامل الناجع مع التحديات المتعاظمة على مختلف محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الصعد المحلية والإقليمية وأيضا الدولية. ونظرا لاقتران المعرفة بالقوة والتقدم، فإن بناء مجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية بات يشكل ضرورة للبناء والمنافسة في عصر العولمة الذي نعيشه. ففي هذه الحقبة التاريخية التي دخلت فيها البشرية بكل قواها في عصر العلم والتكنولوجيا، وما صحب هذه الثورة المعرفية والتقنية من طفرة سكانية وانفتاح هائل على عوالم وأمم مختلفة تتنافس باستمرار للتحكّم في مصادر المعرفة وريادة العالم، تجد الدول العربية نفسها أمام تحديات كبرى. وفي ظل هذا الوضع، لم يعد السؤال المطروح: كيف نتكيّف مع هذا الواقع "المعولم" و"المتجدد" باطراد أو كيف نتعاطى مع آثاره وتحدياته بأقل قدرٍ من الخسائر والفوز بما أمكن من المكاسب المتاحة، وإنما كيف نغيّر معطيات واقعنا، بما فيه من فرص وتحديات، نتعامل معٍ كل تحدياتها، ونعظم فرصها ونحوّلها إلى رافعات تمكّن من بناء عقول وسواعد قادرة على بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية والمساهمة بفاعلية في منظومة المعرفة العالمية وصنع الحضارة الإنسانية.

يؤكد التقرير على أنه، ومع أهمية موضوع الشباب في جميع المراحل، فإن طرحه حالياً يكتسب الأهمية القصوى، لأن المرحلة التنموية التي تمر بها المنطقة العربية تظهر بوضوح تعاظم وتنامي دور الشباب العربي وبروزهم ككتلة أساسية تعتبر الأكثر عدداً، والأكثر قوة وتأثيرا في تحديد مجمل المسارات والتوجهات التنموية، وفي إيجاد التغيير والتطور في واقع المستقبل العربي. وبما أنّ عماد كل أمة شبابها، فإنه لا مناص من تركيز الاهتمام والجهد على هذه الفئة، باعتبارها أهم الموارد التي يتوجب الاستثمار فيها من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة. إن "الاستثمار في البشر أهم من الاستثمار في الحجر"، ولا بد من التفكير العميق ووضع استراتيجيات فعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها إلى قوة إنتاج إيجابية لا تكتفي بالانتقاد والرفض، بل تتجاوز كل ذلك لتصبح طاقة إعمار تبني وتنمي المجتمع على جميع الأصعدة، وعلى رأسها الصعيد المعرفي باعتباره أساس نهضة المجتمعات والأمم.

إن المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتطلع فيها شعوبها إلى تنمية شاملة ومستدامة، تملي ضرورتين أساسيتين؛ أولاهما ضرورة حث الخطى في إقامة مجتمع المعرفة، وثانيهما ضرورة الإدماج الفاعل للشباب في عمليات بناء التنمية في هذا المجتمع، مع توفير البيئات التمكينية لهذا الدمج على أسس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة. ويرى معدو التقرير أنه على الرغم مما نعانيه من فجوة معرفية تفصلنا عن العالم، ومن تحديات إيجاد البيئات الممكنة المطلوبة، فإننا نرى في الأفق فرصة تاريخية لبناء مجتمع المعرفة تنطلق من زخم القوى الشبابية المتصاعدة بما تختزنه من طاقات ورغبة عارمة للتغيير ونيل الأفضل، وصولا إلى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة ورفاه الإنسان العربي.

تلازمية المعرفة والتنمية

يؤكد التقرير على العلاقة العضوية والدينامية بين المعرفة والتنمية، وهي التي تظلّ من المبادئ الأساسية التي سبق أن أكّد عليها تقريرا المعرفة الأول والثاني. وقد بيّنا أن المعرفة أداة وناتج للتنمية، وربطنا الحق في المعرفة والتنمية بالنهضة والتنوير.

وانطلاقاً من ذلك، يؤكد التقرير على أهمية تناول موضوع نقل المعرفة وتوطينها كمدخل للتنمية، مع التركيز على محورية العنصر البشري وبخاصة الشباب في هذه التلازمية، ومن ثمّ الحاجة الملحة لتسليط الضوء على قضية تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية المتاحة لهم، بهدف مساعدة المسؤولين والمهتمين على وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها.

فجوة معرفية متعددة المظاهر

فيما تسعى دول المنطقة العربية إلى الولوج إلى مجتمع المعرفة، فإن الواقع والمؤشرات ذات العلاقة تدعو إلى القلق. وتبين مؤشرات المعرفة واقتصادها التي يعدها البنك الدولي تواضع التطور في الأداء العربي واستمرار حدة الفجوة بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى في مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة في الفترة بين عامي 2000 و2012. وعلى الرغم من التقدّم الذي حققته الدول العربية في بعض مؤشرات المعرفة، فإن مؤشر اقتصاد المعرفة للمنطقة العربية للعام 2012 (الذي احتسب من قبل فريق التقرير بناء على بيانات البنك الدولي وشمل 17 دولة عربية) يقل كثيراً عن مؤشر اقتصاد المعرفة لدول العالم. وتبين مجمل البيانات المتوفرة أن تقدم المنطقة العربية نحو اقتصادات المعرفة ونحو ردم الفجوة المعرفية ما زال ضئيلا، خصوصا إذا قورن بزيادة المتطلبات التنموية الناجمة عن تغيرات بنيوية، بما فيها تزايد السكان وتغير أنماط المعيشة وتصاعد الكتلة الشبابية وما يرافق ذلك من متطلبات وتحديات وطموحات.

تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ومناطق العالم للأعوام 2000 - 2012

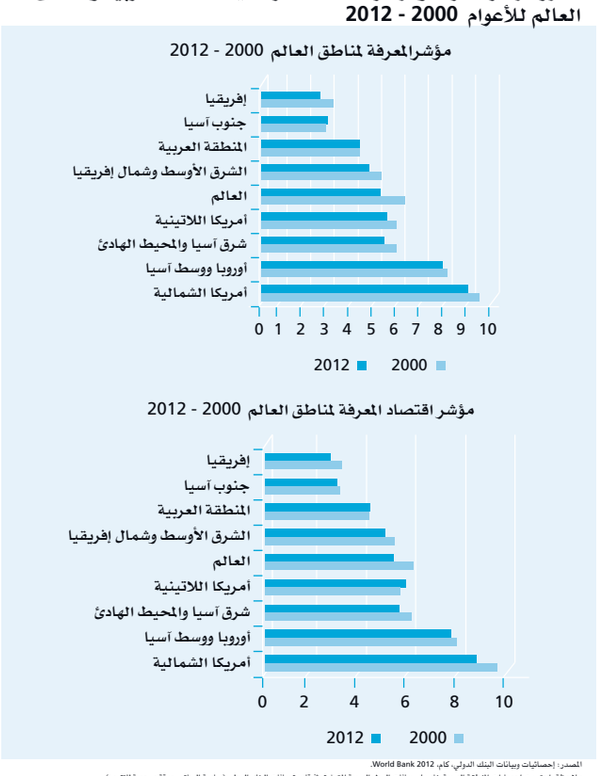

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام، World Bank 2012.
ملاحظة: احتسبت إحصائيات المنطقة العربية بناء على بيانات الدول العربية المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (سامية الساقي، ورقة مرجعية للتقرير).

ويعكس ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية 2013–2014 الأوضاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى حد كبير الأوضاع المعرفية، بما تتسم به من فجوات وتباينات، سواء في ما بينها من جهة، أو بينها وبين سائر دول العالم من جهة أخرى. فمن أصل 148 دولة أدرجت ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتبين أن دول الخليج بشكل عام احتلت مراتب متقدمة نسبيا تعكس تقدمها الاقتصادي من جهة، وتقدمها على محاور المعرفة من جهة أخرى.

كما يفيد مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 بوجود فجوة حادة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة تظهر في قيمة وترتيب وتطور مؤشرات «الابتكار العالمي» في المنطقة العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. كما يبين المؤشر التفاوت في الأداء في بعض مؤشرات المعرفة عبر البلدان العربية لفائدة بلدان الخليج ذات الاقتصاد النفطي.

تطور مؤشرات الابتكار العالمي في البلدان العربية 2012-2014

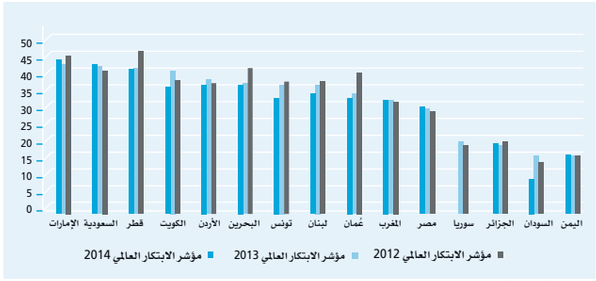

المصدر: Cornell, INSEAD, & WIPO 2014.

الطفرة الشبابية في المنطقة العربية

تعدّ المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم نموّا سكانيا. فقد قدّر معدل النمو السكاني بنحو 2.4% للفترة الممتدة بين 1980 و 2010 ، و2.06% في العام 2013، كما قُدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في 2012 بنحو 370 مليون نسمة. وتشير البيانات المتاحة أن نسبة السكان في المنطقة العربية من الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15–64 سنة) بلغت عام 2013 نحو 63% من إجمالي عدد السكان. ما يثير الاهتمام في هذا الوضع الديمغرافي أنّ نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة للعام 2015 ستبلغ نحو 33% وأن أكثر من نصف السكان في المنطقة العربية تقع أعمارهم تحت سن 25 سنة، أضف إلى ذلك، وحسب بعض التقديرات، فإن واحداً من بين كل خمسة أشخاص في المنطقة العربية يقع سنه بين 15–24

سنة، وتعني هذه النسب أن هذه الكتلة الشبابية العربية ستكون لسنوات قادمة أو ربما لعقود قادمة ضاغطاً يستنزف الموارد في المنطقة العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات اجتماعية. وإذا لم تستوف هذه الاحتياجات فسيؤدي الأمر إلى تفشي الأمية والجهل مع زيادة معدلات البطالة والفقر وما يتبع ذلك من آثار اجتماعية سلبية وزيادة في عدم الاستقرار وتصاعد في الحركات الراديكالية. وتنبئُ أحداث الحراك الشبابي، منذ نهاية 2010 وبداية 2011 حتى الآن بما يمكن أن ينجم عن تجاهل المجتمعات العربية لقضية الشباب من تدهور وتعثر في مجالات التنمية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تهديد أسس التلاحم الثقافي والاستقرار الاجتماعي في هذه المجتمعات.

إنّ الوضع الديمغرافي للشباب العربي يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم. فمن ناحية يمكن لهذا الواقع الشبابي في الوطن العربي أن يشكل فرصة سانحة لإنجاح التنمية، لو نجحت البلدان العربية في دمج الشباب في عملية التنمية بشكل ناجع. إلا أن الوضع قد ينقلب حين تقل فرص العمل فيغدو هؤلاء الشباب مصدراً لقوة خطرة قد تهدد الاستقرار الاجتماعي وتعوق التنمية.

تحديات إدماج الشباب في المعرفة والتنمية

إن فجوة المعرفة والطفرة الشبابية مؤشران مهمان يثيران القلق على مستقبل مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، ويشيران إلى ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية لتوسيع فرص النمو وتنمية قدرات الشباب لدمجهم كقوة منتجة في عملية نقل وتوطين المعرفة للانتقال إلى اقتصادات المعرفة ونظم سياسية وتنموية قادرة على الاندماج في الحضارة الكوكبية التي نعيش فيها، والتفاعل مع معطياتها تأثيراً وتأثراً من أجل رفاه الإنسان العربي. ويرى واضعو التقرير أن المنطقة العربية تواجه، إلى جانب فجوة المعرفة ودمج الشباب، جملة من التحديات للانتقال إلى اقتصاد المعرفة. وهي تختلف في طبيعتها وحدتها حسب تنوع دول المنطقة من دول غنية الموارد وفيرة العمالة، ودول غنية الموارد مستورد العمالة، ودول فقيرة.

ويتمثّل التحدي الأول لعمليات نقل وتوطين المعرفة في ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي؛ المنوط بها إعداد رأس المال البشري القادر على هذه المهمة، مما أسفر عن تفشي الأمية الأبجدية والأمية التكنولوجية، ووجود فجوة في المعرفة والمهارات بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ويتجلى التحدي الثاني في تضخم القطاع العام الحكومي وتوسعه في استقطاب الشباب من طالبي العمل؛ وبما أنّ الاستقطاب يتمّ على أساس الشهادة وحدها لا على أساس الكفاءة، فقد ساهم ذلك في افتقاد الشباب الحافز لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة المؤهلة لاقتصاد المعرفة، طالما أن القطاع الحكومي يضمن لهم وظيفة آمنة وإن كانت أقل أجرا في كثير من الأحيان.

ويبرز التحدي الثالث في ضعف القطاع الخاص؛ إذ بينت الدراسات أن ضعف القطاع الخاص ينعكس بدوره على ضعف الصناعات التحويلية. وتؤكد الدراسات أن غياب القطاع الخاص وضعف ريادة الأعمال يعوقان توطين المعرفة والتكنولوجيا.

أما التحدي الرابع المرتبط بضعف دور القطاع الخاص وتضخم القطاع العام الحكومي، فيتمثل في ضعف سياسة دول المنطقة في خلق فرص ريادة الأعمال.

أما التحدي الخامس فيتمثل في بطالة الشباب. فالطفرة الشبابية في المنطقة العربية هي من النسب الأعلى في العالم، وهي تتسم بأعلى معدلات البطالة. ومن شأن هذا التهميش للشباب والشابات في سوق العمل أن يؤدّي إلى تهميشهم في جميع مجالات الحياة العامة. وهذا يُفقد المنطقة العربية القوةَ التي يمكن أن تشكّل رافعة لنقل المعرفة وتوطينها، والانتقال بها إلى مجتمع المعرفة. وفي هذا السياق يؤكد تقرير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أن الدول العربية بحاجة إلى نحو 17 مليون فرصة عمل جديدة حتى العام 2020 من أجل الحفاظ على مستوى ثابت للبطالة، ويرتفع هذا العدد إلى حوالي 28 مليون إذا سعت المنطقة العربية إلى تحقيق العمالة الكاملة، ومن ثم يرتفع إلى حوالي 56 مليون فرصة عمل مطلوبة لتحقيق العمالة الكاملة ومستوى أعلى لمشاركة المرأة في العمل. كما تذهب تقديرات أخرى إلى أرقام أعلى لفرص العمل المطلوبة على مستوى المنطقة. وقدرت إحدى الدراسات أن نسبة العمالة في دول المنطقة هي أقل من 45% بالنسبة لعدد السكان. وأوضحت دراسة أخرى بأنه حتى نصل المنطقة إلى نسبة عمالة 64% عام 2020، فإنه يلزم خلق

80 مليون فرصة عمل. وحتى تصل نسبة العمالة إلى 70% فإن المنطقة تحتاج إلى 100 مليون فرصة عمل لنفس المدة الزمنية، وهذا يتطلب نمواً مستمرا بمعدل 4.4 في العام على الأقل.

ويتمثل التحدي السادس في هجرة الشباب أو نزيف العقول العربية. فالمنطقة العربية من أكثر المناطق تضررا في ما يتعلّق بخسارة واستنزاف الكفاءات والمهارات الجامعية والعلمية. وتشير تقديرات الهجرة إلى أن هجرة الشباب تشمل بين 10% إلى 15% من الشباب، وأن معدل الهجرة مرتفع بين خريجي التعليم العالي في الدول العربية حيث قدر بـ35% في لبنان، و17% في المغرب على سبيل المثال.

أما التحدي السابع فيتمثل في ضعف الحوكمة، وبخاصة في ما يتعلق بحركة المؤسسات، وضعف الشفافية. ويجمع الباحثون في الاقتصاد على أن الشفافية والنزاهة تلعبان دوراً مؤثرًا في تشجيع الأسواق وتحفيز رؤوس الأموال. ويضعف فقدان هذه العوامل من العقلية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يشير مؤشر الشفافية العالمي إلى انخفاض أو ثبات الأغلبية الساحقة للدول العربية من حيث قيمة المؤشر بين عامي 2012 و2013، لا بل احتلت معظم الدول العربية مراتب دون المراتب الخمسين الأولى، ما عدا الإمارات (مرتبة 26 من أصل 177) وقطر (مرتبة 28)، فيما سجلت 6 دول عربية مراتب ضمن العشرة الأخيرة.

أما التحدي الثامن فهو تحدي اللغة العربية. فلا شكّ أنّ اللغة هي الوعاء الذي يحضن ويغذي ويثبت دعائم الثقافة والمعرفة. وضمن هذا المنظور، وبخاصة إذا ما اعتبرنا دور اللغة المحوري الحاضن والمغذي للمعرفة، فإن إقامة مجتمع المعرفة تستدعي الرعاية والتطوير والإصلاح المستمر بما يتماشى مع المتطلبات المتحورة والمتزايدة لمجتمعات واقتصادات المعرفة، بل إن إغفال الإصلاح والدعم المستمر للغة بما يتماشى مع تيارات العصر ومتطلبات مجالات الإنتاج والحياة الإنسانية يمكن أن يكون مكلفا جداً من النواحي المعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية أيضا.

من هنا، فإن التقرير يؤكد على أن معالجة قضية دمج الشباب في عملية نقل وتوطين المعرفة في سياق الوضع التنموي في المنطقة العربية وما يحيط بها من عقبات وما يكتنفها من صعوبات في سبيل بناء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، إنما تتطلب التصدي إلى ثلاثة أبعاد :البعد الأول يتمثل في تحدّيات الفجوة المعرفية؛ والبعد الثاني يتمثل في تحديّات الطفرة الشبابية؛ أما البعد الثالث فيتمثل في تحديات البيئات الحاضنة.

وتشكّل هذه الأبعاد جوهر القضية التي يعالجها التقرير الحالي، مستهدفا تعميق النظر في وضع المعرفة العربي، والتفكير في كيفية رفع رهان نقلها وتوطينها في المنطقة العربية من خلال تفعيل دور الشباب والارتقاء بجاهزيتهم للاندماج بفاعلية في هذه المهمة الحضارية، وذلك لإرساء أسس تنمية عربية جديدة تستند إلى محرك المعرفة، وتحقق في ذات الوقت الأمن المعرفي والنمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي والرقي الحضاري.

إن التعامل مع مهمة الادماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة سيساعد الدول العربية على الاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية، وتبنّي سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية التنمية العربية للانتقال من تنمية قائمة على الريع والأنشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة القيمة المضافة إلى بنية تنموية جديدة تنطلق من اقتصادات المعرفة، مستهدفة بناء مجتمع المعرفة والاندماج الفاعل القوي للشباب في حلبة المنافسة العالمية، من أجل تقدم ورفاه الأجيال وتوفير مناخ العيش الكريم والعدالة والحرية للإنسان في المنطقة العربية. وهذا ما يجعل من مشروع دمج الشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها قضية متعدّدة الأبعاد والتحديات.

مفاهيم وسياقات دمج الشباب في نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية

ملخص 2

المعرفة هي المحور الرئيس في عناصر الإنتاج الكلية في الاقتصاد الحديث، وهي أداة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء الاقتصاد المعاصر الذي يطلق عليه اقتصاد المعرفة. وتضاعفت أهمية المعرفة جراء العولمة والتطورات العلمية والتكنولوجية في العقود الأخيرة، لا سيما تقانة المعلومات والاتصال. وأصبح نقل المعرفة وإنتاجها وتوطينها واستخدامها في كل أنشطة الاقتصاد والحياة هو مفتاح النمو وركيزة التنمية. فحينما توظف المعرفة، وتتولى المؤسسات إدارتها، ويتمكن الناس من استيعابها، يتوسع الإبداع والابتكار والتجديد، ويتم توطين المعرفة بإرادة فاعلة من أجل مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رباعية المعرفة والعولمة والشباب والتنمية: علاقة إشكالية مركبة

يرى واضعو التقرير أنّ العلاقة المُتضمنة في موضوع «دمج الشباب العربي في نقل وتوطين المعرفة» ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي بالأحرى علاقة مركبة ديالكتيكية تنطوي على إشكاليات عميقة. فثمة أطراف متعددة في هذه القضية، وكل طرف منها له إشكالياته وفرصه وتحدياته. وتتمثل هذه الإشكالية في رباعية طرفها الأول هو المعرفة من حيث نقلها وتوطينها وما تحيط بها من سياقات عالمية ومحلية هي أيضاً إشكالية في ذاتها. والطرف الثاني، وهو الشباب الذي حدده هذا التقرير بالفئة العمرية الواقعة بين 19–29 سنة. وهي فئة تقع وسط تركيبة سكانية ديمغرافية هي إشكالية بطبيعتها، ليس فقط من حيث تنوعها واختلاف سماتها جغرافيا واجتماعيا، بل أيضا من حيث الحاجة إلى تجهيزها بالسمات والمهارات والمعارف والقيم التي تؤهلها وتمكنها من الاندماج الفاعل في توطين المعرفة. ويتمثل الطرف الثالث في العولمة وعلاقتها بالمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد والتنمية، وما يحيط بها من نقاشات خلافية كبيرة حول فرصها وتحدياتها بالنسبة للتنمية. ولكن بصرف النظر عن طبيعة الخلافات حول هذه الظاهرة، فإن العولمة باتت تشكل جوهر الحضارة التي نعيشها وعلينا التعامل معها. أما الطرف الرابع فهو بنية التنمية العربية في سياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والتي يتم بها ومن خلالها التفاعل بين الشباب وعمليات نقل وتوطين المعرفة، ومدى ما يتيحه هذا الواقع للشباب من فرص وقدرات واختيارات، وبما ينطوي عليه من فرص وتحديات.

رباعية المعرفة والشباب والعولمة والتنمية

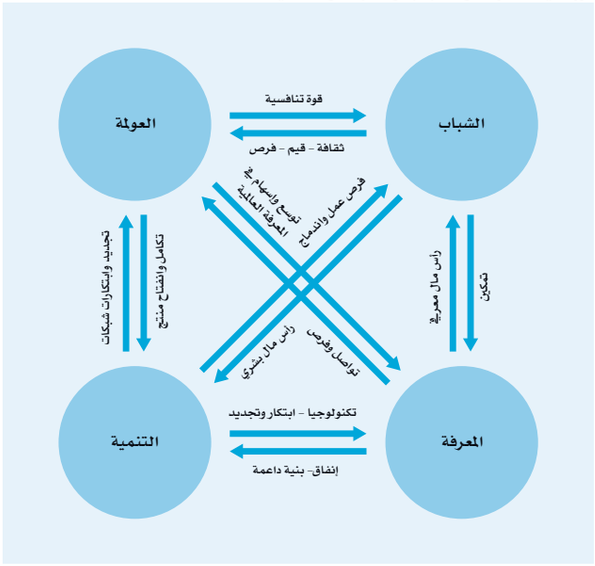

المعرفة: ما بين النقل والتوطين ومجتمع اقتصاد المعرفة

كما هو معلوم، نشأ مجتمع المعرفة نتيجة ثورات تاريخية متعددة ومتعاقبة في العلوم وتقانة المعلومات والاتصال أعلت من قيمة العقل والتفكير العلمي، ومن قيم الحرية والعدل الاجتماعي والمساواة والديموقراطية. وأصبح الإنسان ومهاراته وقيمه وإبداعاته هو المحور والمرتكز في تكوين مجتمع المعرفة.

وثمة اتفاق واضح اليوم بين كثير من علماء الاجتماع والمعرفة والباحثين، على أن ما نعيشه الآن هو حالة كلية لمجتمع تتفاعل كل جوانبه تأثيراً وتأثراً مع ثورة العلوم

والتكنولوجيا. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاثة عوامل متفاعلة على الأقل. ويتمثل العامل الأول في أن النمو الحادث نتيجة التقدم الكثيف والاستثمارات المتزايدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتفاعلها في ميادين العلوم المختلفة. والعامل الثاني هو ما أحدثته هذه الثورة من نمو علاقات عالمية أفضت إلى عولمة وضعت الاقتصاد العالمي في سوق تجاوز فضاء العالم وزمانه وامتلكت آليات ديناميكيته وهيمنته. أما العامل الثالث، فيشتمل على بزوغ رأس مال بشري نوعي جديد بخصائص شخصية وقيم ومعارف ومهارات وأنماط جديدة، مستندة على التدريب والتعليم والثقافة، ليشكل قوة الفعل المحركة لكل ديناميات التغيير هذه، في الأسرة والمجتمع والعالم.

اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة والعولمة

ويؤكد التقرير على أن مفهوم «مجتمع المعرفة» هو مفهوم أشمل من اقتصاد المعرفة ويتضمن تلك التأثيرات الحادثة والتغييرات المتسارعة في مجال الاقتصاد، وكذلك ما يرتبط بها من تبعات وتأثيرات في الثقافة والاجتماع، بل وخصائص وقدرات الإنسان نفسه. ووفقا لمفهوم مجتمع المعرفة هذا، يلعب الاستثمار في التعليم دورا محوريا في تنمية الموارد البشرية وتوسيع فرص الشباب وقدراتهم على المساهمة في هذه النقلة النوعية التاريخية التي أحدثت مجتمع المعرفة بهذا المعنى الواسع للمفهوم. وفي هذا الإطار أصبح العاملون في المعرفة هم الأساس لتنمية الثروة الاقتصادية، ولم تعد الأنشطة الرئيسية المنتجة للثروة تكمن في استخدام المواد الخام أو رأس المال أو العمالة وإنما صارت القيمة المضافة «تنتج من خلال التجديد والإبداع ومن خلال تطبيق المعرفة في العمل.

يؤكد واضعو التقرير على أن اقتصادات المعرفة تقع في القلب من مجتمع المعرفة، الذي يشكل ويتشكل في سياق حضارة عولمية جديدة آخذة في التعاظم، حضارة جوهرها الإنسان: الإبداع والمعرفة والتقانة والتجديد. واقتصادات المعرفة هي تلك التي تقوم على إنتاج ونشر واستخدام كثيف للمعرفة. وتوصف اقتصادات المعرفة في جوهرها بأنها تلك البنى الاقتصادية التي تنشأ في إطار مجتمع المعرفة العالمي، حيث يعتمد نجاح التنمية الاقتصادية على إمكانية أو مدى الاستفادة من الرصيد المتاح من المعرفة والمهارات والقدرات الإبداعية في التطوير والتجديد.

اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة والعولمة

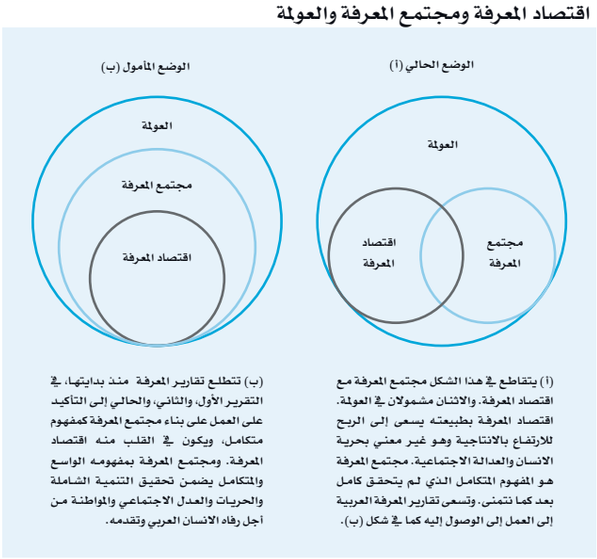

(أ) يتقاطع في هذا الشكل مجتمع المعرفة مع اقتصاد المعرفة. والاثنان مشمولان في العولمة. اقتصاد المعرفة بطبيعته يسعى إلى الربح للارتفاع بالانتاجية وهو غير معني بحرية الانسان والعدالة الاجتماعية. مجتمع المعرفة هو المفهوم المتكامل الذي لم يتحقق كامل بعد كما نتمنى. وتسعى تقارير المعرفة العربية إلى العمل إلى الوصول إليه كما في شكل (ب).

(ب) تتطلع تقارير المعرفة منذ بدايتها، في التقرير الأول، والثاني، والحالي إلى التأكيد على العمل على بناء مجتمع المعرفة كمفهوم متكامل، ويكون في القلب منه اقتصاد المعرفة. ومجتمع المعرفة بمفهومه الواسع والمتكامل يضمن تحقيق التنمية الشاملة والحريات والعدل الاجتماعي والمواطنة من أجل رفاه الانسان العربي وتقدمه.

وحُددت ثماني سمات أساسية لاقتصادات المعرفة، وهي: كثافة المعرفة من حيث الإنتاج والإتاحة؛ وكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وظهور المعرفة كمنتج اقتصادي؛ وتزايد نسبة العاملين في المعرفة؛ وزيادة تأثير المعرفة عبر القطاعات الاقتصادية؛ وظهور إدارة المعرفة كنظم وممارسات متزايدة الأهمية؛ وظهور نظم الابتكار والتجديد؛ وقابلية المعرفة للنقل والتطوير. ومن الجدير بالذكر أن أبرز المعوقات التي تعترض عمليات تقدم المعرفة ونقلها في المنطقة العربية ترجع إلى ضعف الآليات والمهارات في مؤسسات إدارة المعرفة التي تمكن من التوطين والإنتاج والتوظيف للمعرفة المتاحة والمنقولة.

كما يميز التقرير بين نقل المعرفة وتوطين المعرفة والقدرة الاستيعابية لتوطين المعرفة، حيث أن التوطين يتطلب إنتاج وتوظيف المعرفة داخلياً، بينما لا يتطلب النقل ذلك بالضرورة؛ فالنقل وسيلة ضرورية لكن غير كافية إلا حين يتكامل مع/ وفي سياسات واستراتيجيات توطين وإنتاج المعرفة. ويشدد التقرير على أن التنشئة والتلمذة، إلى جانب التقانات، هي وسيلة لنقل المعرفة، وخاصة منها المضمرة، وأن الممارسة والتوظيف والممارسة الجماعية هي الطريق إلى توطينها. وتظهر هنا أهمية القدرات المعرفية للفرد/الأفراد داخل المنظمة المعنية بنقل وتوطين المعرفة، والبيئة الثقافية التي يتم فيها النقل والتوطين، ثم البنية التنظيمية للمؤسسة الحاضنة لعملية النقل وما تنطوي عليه من حوكمة رشيدة وقدرة معرفية على إدارة عملية نقل المعرفة وتوطينها.

العولمة: إشكالية وفرص ومخاطر

يعتبر التقرير أن العولمة هي سيرورة تاريخية تضمنت تحولات عميقة ومتشابكة في علاقات اجتماعية وسياسية تخطت الحدود الجغرافية وصارت بهذا المعنى قوة الكوكبية مستندة إلى الشبكات القوية من المؤسسات العالمية، وإلى الشبكة العالمية التقنية، وتسارعت جراء تحريك رؤوس الأموال عبر الدول بسرعة وأمان وانفجار التنافسات العالمية إلى أعلى درجة. وعلى الرغم مما تنطوي عليه العولمة من فرص مبشرة للبشرية وبخاصة في العالم النامي، فإن ثمة كتابات كثيرة تحذر من مخاطرها الحادة.

التنمية: الهدف الاسمى

ويؤكد التقرير على أن التنمية في هذا المضمار تمثل تفاعلا بين مرتكزين، أولهما النمو بكافة أبعاده بما فيها الاقتصادية والمعرفية، وثانيهما العدالة الاجتماعية. والعدالة الاجتماعية، من هذا المنظور، مفهوم شامل يقوم على ثلاثية: القدرات الإنسانية الفاعلة، والترتيبات، والبيئات التمكينية، والمواطنة الإيجابية.

إدماج وتمكين الشباب في توطين المعرفة

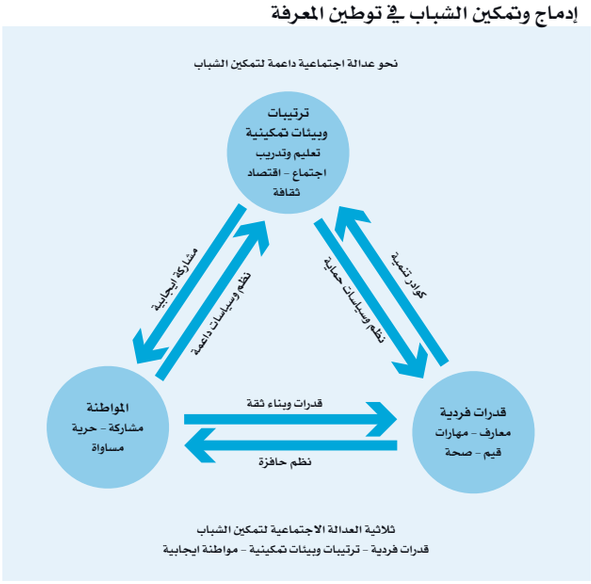

ولا ينبغي حصر التنمية والتقدم في المنظور الاقتصادي فقط بل أيضاً في قدرتها على توسيع فرص الشباب وتنمية القدرات الجوهرية التي تمكن الأفراد من حرية اختيار الفرص المواتية للمشاركة الفاعلة في بناء حياة كريمة. والتنمية الحقيقية هي التي تمكن المجتمعات من تحويل إمكاناتها المادية ومواردها الطبيعية من خلال المعرفة والابتكار والتجديد إلى قاعدة تنموية تؤسس لبيئات تمكينية تحترم حقوق الإنسان، وتحد من الفقر، وتخلق فرص العمل اللائق، وترى في الانفاق الاجتماعي الهادف استثماراً حقيقياً للمستقبل وتوسيعاً لفرص تنمية قدرات الشباب.

الشباب

ويؤكد واضعو التقرير على أنه إذا كانت المعرفة هي محرك التقدم ومصدر ثروة الشعوب في عصر مجتمع المعرفة في الحضارة العالمية المعاصرة، فإن الشباب هم القوة المنوط بها نقل المعرفة وانتشارها وتوطينها واستخدامها وتوظيفها في جهود تنموية جديدة. وتلعب السيكولوجية التاريخية للشباب دوراً كبيراً، بمعنى أنّ الفرد يتفاعل طوال فترة تكوينه مع البيئة المحيطة تأثيراً وتأثراً. إن التأكيد على التاريخ النفسي أو الاجتماعي أو كليهما معاً للفرد إنما يعني الإقرار بتنوع خصائص الشباب وإن كان ثمة خصائص مشتركة أهمها الطاقة الحيوية، والنزعة القيادية، والقدرة على اكتساب المعرفة والمهارات، والرؤية نحو المستقبل، والرغبة في إنجاز أفعال ذات قيمة في الحياة، والحيوية والمخاطرة.

ويحدّد تقرير المعرفة العربي الثالث الحالي فئة الشباب التي هدف إلى دراستها ميدانيا في أربع دول عربية، بالفئة العمرية بين 19 و29 سنة، باعتبار أن هذه الفئة تمثل سن الشباب في التعليم الجامعي، وبعد-الجامعي، حيث يفترض أن يكونوا مهيّئين فعلياً للمساهمة في نقل المعرفة ونشرها وتوظيفها وإنتاجها وتوطينها. وبالإضافة إلى تلك الأسباب العملية البحثية، فإن الدراسة الميدانية في هذا التقرير الحالي تعتبر استكمالا لما بدأه التقرير الثاني للمعرفة 2011/2010، الذي تعامل في دراسته الميدانية مع الفئة العمرية دون 18 سنة.

من المفاهيم إلى نموذج تحليلي لوضعية الشباب في نقل وتوطين المعرفة

يؤكد التقرير على أن المنطقة العربية، وهي لديها هذه الثروة الشبابية، تمرّ بمنعطف تاريخي عالمي تبزغ فيه المعرفة كقوة متسارعة النمو تشكل العالم من حولنا في تكنولوجيا تتقدم بسرعة هائلة وعلوم تتفجر في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمات والتعليم

والصحة. إنّ حقائق الثروة المالية والثروة الشبابية التي تميّز المنطقة العربية، فضلا عن حقائق الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يموج بها العالم المتقدم من حولنا، تجعلنا نؤكد أن الفرصة ما زالت متاحة أمامنا لإحداث انطلاقة عربية نحو الاندماج الفاعل في الحضارة العالمية وتحقيق التقدم والرفاه للإنسان العربي. وفي ضوء ما سبق، تبدو عملية تجهيز رأس المال البشري للاندماج في عملية نقل المعرفة وتوطينها في المنطقة العربية سيرورة مركّبة ومتشابكة العناصر، يمكن تجسيدها في النموذج التوضيحي التالي:

النموذج المفاهيمي لنظامي توطين المعرفة وتمكين الشباب

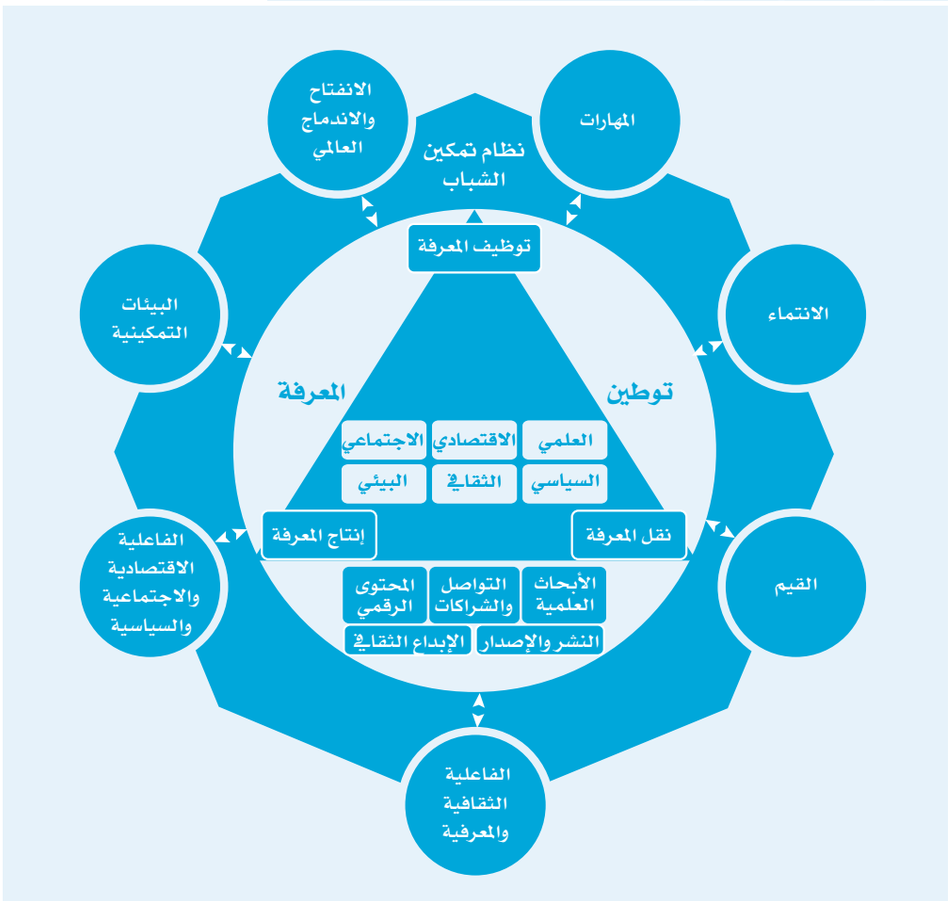

إن قدرة البلدان العربية على المنافسة الحضارية العالمية مرهونة بقدرتها على تأهيل شبابها وتحويل الطفرة الشبابية من كونها مشكلة وتحدياً إلى رأس مال بشري يمثل أصولا معرفية لبناء اقتصادات المعرفة والمشاركة في الحضارة العالمية والمساهمة في توجيه مسارها نحو مجتمع إنساني ينعم بالرفاهية والعدل والسلام.

فاعلية الشباب العربي في توطين المعرفة، وبناء رأس المال البشري

ملخص 3

يكشف وضع فاعليات الشباب في المنطقة العربية العديد من النواقص التي تؤكّد حجم الفجوة المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفصلهم عن نظرائهم في العالم المتقدّم. ومع وجود اختلافات متفاوتة الأهمية من بلد عربي إلى آخر ومن فاعلية إلى أخرى على مسار التقدّم، فإننا نرى أن الشريحة الكبرى من الشباب لم تمتلك بعد مقومات عصر مجتمع المعرفة. فعلى الرغم ما تشير إليه البيانات المتوفرة من تقدّم في بعض المجالات، في التعليم وتشغيل الشباب وتمكين المرأة، فإن الأوضاع لا تزال تثير القلق حول فعالية الشباب وجاهزيتهم للاندماج في مسيرة نقل المعرفة وتوطينها في المنطقة العربية. وإذا لم يتمّ التعجيل بوضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتجهيز الشباب بوصفهم قوة التقدم الرئيسية في المجتمع، فستخسر دول المنطقة العربية فرصة تاريخية لتحويل «طفرتها الشبابية» إلى ثروة بشرية حقيقية، ورأس مال بشري قادر على حمل مشعل التنمية في المنطقة وتحقيق آمالها في الولوج إلى مجتمع المعرفة على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى.

الفاعلية المعرفية للشباب العربي: المهارات والتأهيل

يؤكد واضعو التقرير على أن الشباب هم من الفئات المعنية أكثر من سواها بقضايا اكتساب المعرفة وإنتاجها والتمكين والإدماج في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهم يمثلون أكثر فئات المجتمع قدرة على التعلّم والتدرّب والعمل والإنتاج. وهم القوة المحركة للتنمية داخل المجتمع. ويقتضي هذا التمكين تسليحهم بالمهارات والتأهيل بما يجعلهم قادرين على استيعاب التكنولوجيا ونقلها من المراكز العالمية المتقدمة إلى أوطانهم لتوظيفها وتوطينها.

تحصيل المعرفة والتدريب وتكوين رأس المال المعرفي

يرى واضعو التقرير أن تحصيل المعرفة من خلال منظومات التربية والتعليم يشكل حجر الزاوية في إعداد المواطنين لنقل المعرفة وإنتاجها. وبناءً على ذلك، فإن المشاركة بفاعلية في عمليات تحصيل المعرفة، والانتظام في المدارس والجامعات التي تشكل البيئة الحاضنة لرأس المال المعرفي التي تتخرج منها القوى الناشطة في عمليات الإنتاج المعرفي والابتكار تمثل الركيزة الأساسية لتمكين الشباب من نقل المعرفة وإنتاجها. وتتحدّد وضعية التحاق الشباب (من فئة 19–29 سنة) بمراحل التعليم المختلفة بمؤشرات وممارسات تسبق دخولهم هذه الفئة العمرية.

على الرغم من تقدم الجهود في محو الأمية، ما زال عدد الأميين في المنطقة العربية كبيراً. واستنادا الى أحدث البيانات الصادرة عن اليونيسكو، قُدرت هذه الأعداد في عام 2012 بنحو 51.8 مليون أمي (15 سنة وما فوق)، تبلغ نسبة الإناث منهم 66%. وتبلغ نسبة القرائية بين البالغين في المنطقة العربية (15 سنة فما فوق) وفق أحدث تقديرات لليونسكو، نحو 77.5%، مقارنة بنحو 95% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و98.7% في أوروبا الوسطى والشرقية، و84.3% المتوسط العالمي، متقدمة بذلك على جنوب غرب آسيا (62.6%) وافريقيا جنوب الصحراء (58.7%). وفي العام 2012 بلغ عدد الأميين من الشباب العرب (15–24) 6.9 مليون، نسبة الإناث منهم 64%. كما تشير هذه الإحصاءات أن نسبة القرائية بين الشباب (15–24) وصلت في العام 2012 إلى 89.7%، وترتفع هذه النسبة بين الذكور (92.8%) وتقل بين الإناث (86.4%). وعلى الرغم مما يبدو من ارتفاع هذه النسبة بين الشباب، فهي نسبة تدعو إلى القلق إذا قارناها بالدول المماثلة التي تمر "بمرحلة انتقالية" حيث تفوق القرائية بين الشباب نسبة 99.7%، وكذلك الامر بالنسبة للمقارنة مع معدل منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (99.5%)، و98.9% لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي التعليم الابتدائي، وعلى الرغم من التقدم المحرز في معدلات الالتحاق والقيد، وتضييق الفجوة بين النوعين في معظم الدول العربية فإنها لا تزال تقع على مسافة بعيدة من حيث قدرتها على تلبية الاحتياجات التعليمية للأجيال الصاعدة. ويتبين من أحدث بيانات لليونسكو أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية قد وصل إلى نحو 4.5 مليون طفل (4.467) في نهاية العام الدراسي 2012، وتبلغ نسبة الإناث من هذا العدد نحو 57.8%. أما فيما يتعلق بمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في المنطقة العربية، فتشير إحصاءات اليونسكو أنه بلغ 74.2% في العام 2012، وهي دون النسب الخاصة بشرق آسيا والمحيط الهادئ (84.5%) وأوروبا الوسطى والشرقية (93%) وآسيا الوسطى (98.6%) على الرغم من كونها قريبة من المعدل العالمي (72.9%).

معدلات التسجيل الإجمالي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي للعام 2010 (%)

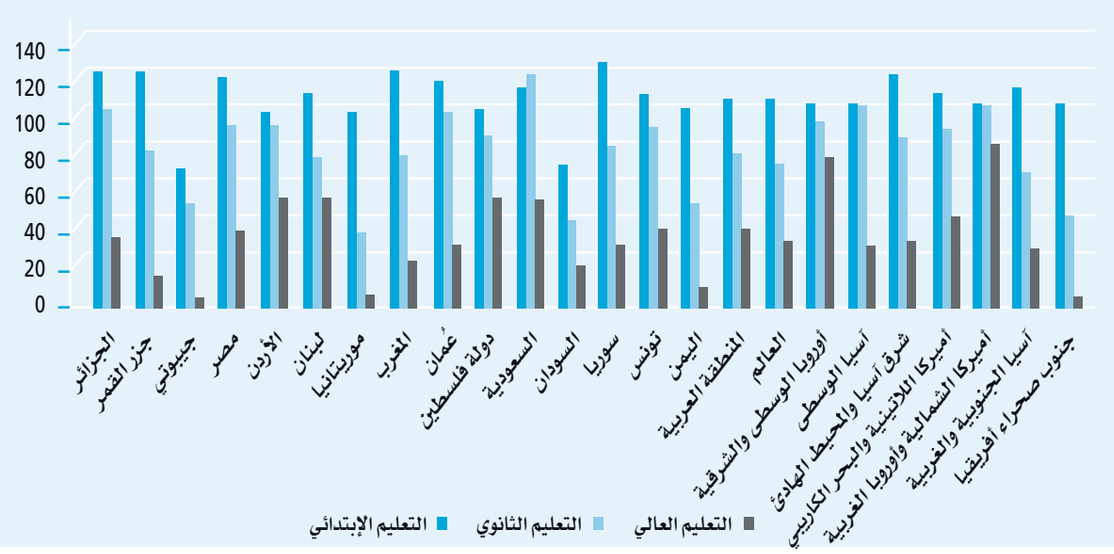

المصدر: UNESCO 2014a.

كما تشير أحدث بيانات لليونسكو إلى أن متوسط سنوات الدراسة في الدول العربية بين عامي 2011 و2012 قدر بـ11.8 سنة. ويتفاوت هذا المعدل بالطبع بين الدول العربية، حيث يبلغ في مصر والاردن (2012) 13.5 سنة وفي السعودية (2012) 15.6 سنة ، وفي تونس (2011) 14.6 سنة، وفي اليمن (2011) 9.2 سنة. وبالمقارنة نجد متوسط العالم من سنوات الدراسة 12، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ 13، وأوروبا الوسطى والشرقية 14.7 وآسيا الوسطى 12.5. وفي الولايات المتحدة الأميركية 16.4 سنة.

ويؤكد واضعو التقرير على أنه إذا كانت مستويات انتشار التعليم الابتدائي قد ارتفعت في العقود الأخيرة لارتباطها بالواقع السكاني، فالمستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والجامعية لم تسجل مستويات نمو متشابهة، وبقيت فرص التعليم فيها محدودة مقارنة بالواقع السكاني، ولا سيما بالنسبة للفئة العمرية 15 - 24 سنة. وأدى ذلك إلى تقلص فرص مواصلة تعليم أعداد واسعة من الشباب، وإلى بروز أول مكامن الضعف في الأنظمة التعليمية في الدول العربية، وهو عجزها عن توفير فرص تعليمية وتدريبية للفئات السكانية الشابة.

فرص تحصيل المعرفة للفئة الشبابية ما زالت محدودة

يبين التقرير أنه قد حدثت زيادة وتوسع في التعليم نتيجة سعي الدول العربية للتحديث ونتيجة تضخم أعداد الشباب في الهرم السكاني والتوسع في التعليم الثانوي وزيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي. رغم ذلك، لم يستقطب التعليم الجامعي إلا حوالي 9 مليون طالب في 2012، ووصل متوسط نسب الالتحاق بالتعليم العالي في العام 2012 بالدول العربية إلى 26.1% مقابل 32% كمتوسط عالمي، و30.6% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و70.9% في أوروبا الشرقية والوسطى و24.5% في آسيا الوسطى. بينما تصل نسبة الالتحاق في التعليم العالي (كمتوسط عام) للدول المتقدمة إلى 76%، و94.3% في الولايات المتحدة. وفي كوريا الجنوبية تصل نسبة الالتحاق من الإجمالي 98.4%.

ويخلص التقرير على أنّ نجاحات الدول العربية تكاد تنحصر في إنجازات كمية تتمثل بالخصوص في الارتفاع بمستويات الالتحاق والقيد بمختلف مراحل التعليم، وإن بدرجات متفاوتة. ووفقاً لمؤشرات الأهداف التنموية للألفية لا تزال إنجازات البلدان العربية دون المأمول، باستثناء عدد قليل منها، وبالتالي تظلّ بعيدة عن متطلبات بناء رأس المال المعرفي للشباب اللازم لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

نظم التعليم والتدريب في البلاد العربية تتسم بضعف الإنتاجية

واستنادا الى العديد من التقارير والدراسات، يبين التقرير أنّ نظم التعليم والتدريب في البلاد العربية قد اتسمت بضعف الإنتاجية، وهي ظاهرة بيّنة في كل البلاد العربية،

حيث لا يفسر النمو في التعليم أيا من أجزاء الزيادة في مخرجات التنمية. كما أن مناهج التعليم في المنطقة العربية لا تولي أهمية كبيرة لتنمية شخصية الإنسان بقدر ما تهتم بالحفظ والتلقين وتركّز على المعارف التي يمكن قياسها في الامتحانات التقليدية، ولا تركّز على المهارات الوجدانية والاجتماعية على الرغم من تزايد الطلب عليها حاليا من قبل أصحاب العمل. فنظم التعليم بمستوياتها المختلفة قد تجاهلت المهارات الإبداعية ومهارات الحياة والفنون. وقد أُضعفت الإمكانات الإبداعية لأجيال متعاقبة في المنطقة العربية. ولم تكتسب هذه الأجيال خبرة المهارات والمعارف بالمعنى الواسع، ومهارات التفكير والمهارات اللغوية في التواصل والمهارات المعرفية العامة، وهي المهارات الداعمة للفاعلية المعرفية والإبداع والإنتاجية.

كما ويبين التقرير الضعف في كفاءة توزيع الشباب في الجامعات على التخصصات العلمية التي يحتاجها العمل. ويبين التقرير وجود فائض من الخريجين من كليات وأقسام نظرية مختلفة ليس أمامهم آفاق حقيقية للعمل، بينما تفتقر أسواق العمل الداخلية إلى خريجين في اختصاصات عدة يعزف الشباب عن الالتحاق بدراساتها ومتابعتها. ويترتب على ذلك ظهور خلل بنيوي في العلاقة بين الخريجين وسوق العمل أدى بدوره إلى تفاقم بطالة الخريجين. ويقترن عزوف الشباب عن التخصصات العلمية بغياب العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحفزة لهذه التخصصات والتي ترجع الى طبيعة التنمية والهيكلية الاقتصادية السائدة.

بالمقابل، يظهر التقرير أنه وعلى الرغم من التفاوتات من دولة إلى أخرى، فإن الشباب العربي في جميع الدول العربية قد نجحوا بشكل عام في اللحاق بموجة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها على الرغم من بقاء العديد منهم في مستويات أقل من المستوى العالمي في هذا المضمار. وتظهر بيانات البنك الدولي (2014) حول استخدام الإنترنت في الدول العربية، أن معدلات النفاذ إلى شبكة الإنترنت تصل في بعض الدول إلى أقل من 10 لكل مئة شخص (جزر القمر وجيبوتي والعراق وموريتانيا والصومال)، فيما تصل إلى أكثر من 85% (في قطر والبحرين والإمارات)، وهي درجة استخدام مناسبة تقارب النسب المسجلة في الدول المتقدمة.

الأطر العامة لثقافة الشباب في المنطقة العربية: بين الهوة بين الأجيال والهجنة الثقافية والتراث الثقافة المعاصرة

لا شكّ أنّ الدين والأسرة عاملان مهمان في حياة البشر. لكن لا بدّ من التفريق بين تيارين بارزين في هذا المجال: فهناك الاتجاهات الدينية المتطرفة التي تضيّق الحياة وتعزلها عن العالم الخارجي، ولا تتعامل مع مجتمع المعرفة إلا باستخدام تكنولوجياته المتقدمة وفضاءاته ومواقع الاتصالات الاجتماعية لتبث فتاوى وأيديولوجيات تكبح التقدم وتكرّس الماضوية في مجتمع يسعى إلى التطور في المعرفة. وهناك، من جهة أخرى اتجاهات تمثل الدين الإسلامي السمح الذي يقدم لنا قيم العمل والتفاؤل والتفاعل مع الحياة ومع الآخر المختلف بحب وقيم إنسانية تعلي من شأن العلم والعلماء وتطلب المعرفة العلمية كأساس للبناء والتقدم. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأسرة؛ فهناك فرق بين الأسرة البطريركية الأبوية الذكورية المستبدة المرتبطة بوشائج القيم القبلية المستحوذة على الفرد لاغية لهويته الفردية، والأسرة الراعية والرافعة لأبنائها التي تقدّم تربية مواكبة للعالم ومعطيات المعرفة، أي أسرة تمارس تنشئة تعلي من قيمة الفرد، باعتباره الوحدة الأولى في المجتمع، وتنمي قيمة العقلانية والتفكير والإبداع. هذه مسائل تحتاج إلى دراسات، تزداد أهميتها اليوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ العربي، وفي عصر ذلك النشاط السياسي الجامح في أكثر من بلد عربي.

ويرصد التقرير، استنادا إلى الدراسات المتوفرة، مجموعة من الخصائص العامة التي اتسمت بها الثقافة والهوية ومنظومة القيم لدى الشباب في المنطقة العربية. وأولى هذه الخصائص وجود هوة ثقافية بين الأجيال (الآباء والأبناء). وثانياً، مشايعة الشباب لهويات مختلفة ووجود ما يسمى «هُجْنة ثقافية» متنوعة أفقياً بين الأجيال، بحكم الواقع التاريخي الثقافي السياسي. وثالثاً، أنه مهما تعدد واختلف الشباب العربي بحكم الاختلافات الجغرافية والمستويات الاقتصادية والانتماءات الثقافية، فإنه يقطع كل هذه الاختلافات الجغرافية والمستويات الاقتصادية والانتماءات الثقافية خط ثقافي قوي نابع من التراث الثقافي للمنطقة نطلق عليه ظاهرة البطريركية العربية التي ترتكز على الدين والأسرة والعرق أو الطائفة. وهو اتجاه قوي يحافظ على القيم العربية التقليدية، وما يزال هو الاتجاه الأقوى، ولا سيما في غياب سياسات تنموية ثقافية تجدد الثقافة والقيم وتكوّن ذهنية ترتبط بالعلم

والحداثة لدى الشباب. ورابعاً بروز دوافع ثقافية جديدة نابعة من الحركات العالمية خصوصا في قضايا المرأة، وحقوق الإنسان والبيئة والحرية الجنسية، والمواطنة، وعولمة التجارة، وهي دوافع تتزايد باستمرار مع تزايد تأثير الفضائيات والهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، بل وبتأثير قوى عالمية منظمة ومؤسسات فاعلة.

الفاعلية الاقتصادية للشباب وبطالة الشباب

يبين التقرير، وحسب "التقرير الاقتصادي العربي الموحد» (2012) أن حجم القوى العاملة في عام 2010 قد قدر بنحو 122 مليون نسمة، أي ما يقارب 34.5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. وبحسب التقرير، فإن سبب انخفاض النسبة هو تزايد عدد السكان دون سن 15 سنة، بالإضافة إلى محدودية مساهمة المرأة في سوق العمل. وبلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية 3.1% في الفترة 1995 إلى 2010، مما يعتبر مرتفعاً. ويتفاوت بالطبع هذا المعدل بين الدول العربية. ومن المتوقع ارتفاع معدل نمو العمالة ومعدل فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، مما يشكل تحدياً مستمراً في مواجهة التنمية في المنطقة العربية.

ويظهر التقرير أن متوسط معدل البطالة في المنطقة حسب آخر بيانات متوفرة يقدر بنحو 16%، وهو يظل الأعلى بين أقاليم العالم الأخرى. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية 2011، ومركز الاحصاء الأوروبي 2012، تبلغ نسبة بطالة الشباب في المنطقة العربية 27% و في العالم 12.6%. واستنادا الى تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه وعلى الرغم من تراجع معدل بطالة الشباب من 30% في تسعينيات القرن الماضي إلى 24% في معدل السنوات 2005 إلى 2011، فإنه لا يزال يمثل أكثر من ضعف المعدل العالمي البالغ 11.9%، إذ تبلغ نسبة الشباب بين السكان العاطلين عن العمل أكثر من 50% في معظم البلدان العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعليم في المنطقة العربية لا يوفّر ضمانة ضد البطالة. فهي تزداد بما يقارب 15% في صفوف الحاصلين على مؤهلات جامعية بمقارنتهم بالآخرين (مصر والأردن وتونس). وتبلغ نسب العاطلين من خريجي التعليم العالي 43% في السعودية، ونحو 32% في البحرين، و24% في دولة فلسطين، و22% في المغرب والإمارات، و14% في تونس، وأكثر من 11% في الجزائر. ووفق أحد التقارير، فإن نسبة خريجي الجامعات من الشباب الحاصلين على مؤهلات عالية والعاطلين عن العمل في العام 2010 بلغت 21.9% في تونس و24.8% في مصر و17.8% في المغرب و15.5% في الأردن، بالمقارنة مع معدل الاتحاد الأوروبي (3.5%) وبلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (3.3%).

ويؤكد واضعو التقرير على أنّ بنية التشغيل في البلاد العربية غير مواتية لمجتمع المعرفة، وهي تساهم بشكل قوي في تهميش وإقصاء الشباب والنساء، وهم ضحايا غياب السياسات التنموية الفاعلة في هذا المجال. وبغض النظر عن التقديرات المختلفة والمتفاوتة حول بطالة الشباب، فإن جميعها يشير إلى التحدي المتعاظم أمام راسمي السياسات والمخططين العرب لتوفير فرص العمل الكريم والمنتج للأعداد المتزايدة من الشباب العربي الطامح إلى الدخول في سوق العمل والإنتاج.

الفاعلية الاجتماعية: المشاركة والعمل التطوعي والانتماء

يبين التقرير ارتباط المشاركة في الحياة العامة والعمل التطوعي بالمواطنة، بل هما مؤشران يدلان على خبرة المواطنة النشطة بين الشباب. ويمتدّ مفهوم المشاركة إلى المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويرتبط بالعمل التطوعي الذي يحقق انتماء الفرد، ويؤسس لثقافة التسامح والاحترام المتبادل الذي يهيئ الشرط الأساسي لفعالية الشباب في نقل وتوطين المعرفة. ويركز التقرير أن ثغرات البنية الثقافية التي تؤثّر في الهوية ومفهوم المواطنة

الركائز الأساسية لتفعيل المواطنة النشطة والمشاركة الفاعلة

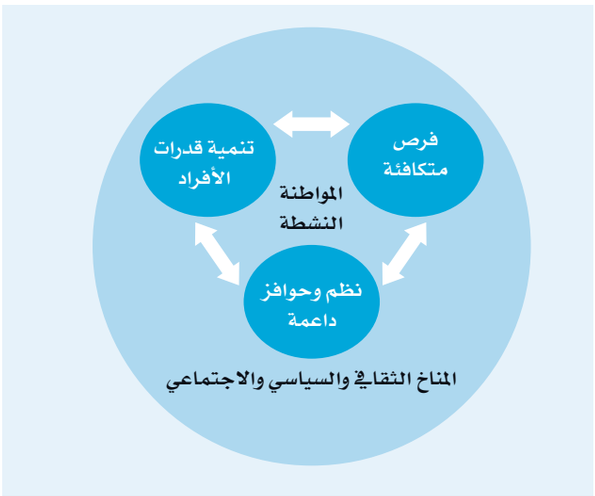

في المنطقة العربية لها أثر سلبي على تحفيز التقدم نحو مجتمع المعرفة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة. ويرى واضعو التقرير أن المشاركة والعمل التطوعي أساس تكوين الشعور بالانتماء والمواطنة، هي منظومة المتكاملة يمكن أن يطلق عليها اسم المواطنة النشطة.

المرأة بين التهميش والتمكين

يؤكد واضعو التقرير على ارتباط قضية المرأة بقضية التنمية وما تتضمنه من تكامل بين الحريات وتوفير الحقوق الإنسانية للجميع، كحق الحرية والحياة الكريمة وإنصاف الفئات المهمشة في مجتمعاتنا العربية. ولعل من أكثر أشكال اللامساواة تجسداً في المنطقة العربية هي اللامساواة بين الجنسين، التي تتبدى في قضية التمييز الذي يعطي الفرصة للرجل على حساب المرأة في كل مجالات الحياة. ويتضح ذلك بأجلى صوره في مجالي التعليم والتشغيل، مع عدم تهميش ما تحقق حتى اليوم من إنجازات تكاد تكون تاريخية على صعيد تحسين أوضاع المرأة في المنطقة العربية، خاصة التعليم. لكن هذا التحسن النسبي لم يكن له المردود المطلوب في مجال المشاركة والفاعلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويعدّ انخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل من الظواهر المهمة المرتبطة بتهميش المرأة العربية، وضعف تمكينها، وعدم تحرّرها، وإنقاص لحقوقها في المواطنة الكاملة في المجتمعات العربية. وبذلك تفقد الدول العربية نصف المجتمع الشبابي، وتحرم نفسها من فاعل في حقل تنمية المعرفة وتوطينها وإحداث التنمية الشاملة والتقدم.

مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة في عدد من الدول العربية ومعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 15-64 عاما (%)

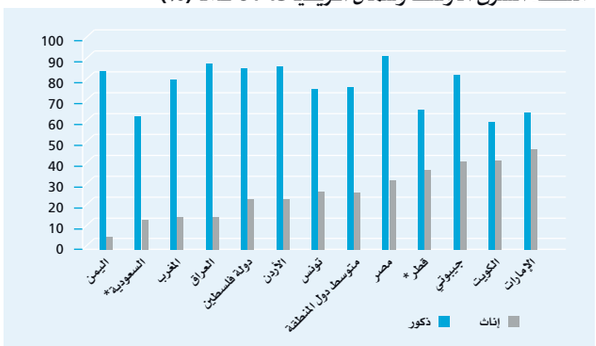

* التقديرات الرسمية للسكان من المواطنين
المصدر: البنك الدولي (2013) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فتح الأبواب، المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الانفتاح والتواصل... خط ناظم في تقارير المعرفة العربية

إن الانفتاح والتواصل المعرفي المنتج منهج اختطته تقارير المعرفة العربية كخط ناظم ومبدأ راسخ في عمليات إقامة مجتمع المعرفة. وهو مفهوم شامل له جوانبه الثقافية والاجتماعية والسياسية وآلياته المعرفية والتقانية. ويدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات وسياسات تمكن الشباب من الانفتاح الحقيقي على الثقافة العالمية وتمكين هذا القطاع من الاستفادة منها والمساهمة فيها، ليكون فاعلا وليس متلقيا فقط. ويظهر التقرير إلى أنه، وفيما يتعلق بالحركة الاقليمية والدولية للطلاب العرب، وهي قناة أساسية من قنوات الانفتاح التي تساهم في الاحتكاك بالآخر في مجالات الدراسة والبحث والتدريب والتفاعل مع ما لديه من معرفة مضمرة، فتشير البيانات إلى ازدياد التحرك الطلابي في العشرين عاما الأخيرة في أنحاء العالم. وتفيد بيانات اليونسكو (2014) أنه في سنة 2012 كان هناك أكثر من 314000 طالب عربي يدرسون في خارج بلادهم. كما أن البلاد العربية تستضيف نحو 253000 طالب دولي.

وضعية البيئات التمكينية وفعاليتها في نقل وتوطين المعرفة

ملخص 4

إن ما أنتجته الدول المتقدمة في حضارة المعرفة، من معرفة وإبداع وابتكار وتجديد، إنما تحقق بفضل ما تملكه هذه الدول من رأس مال بشري كثيف المعرفة، عالي المهارة، أعدته وجهزته بيئات تعليمية وتدريبية، ومراكز بحثية في العلوم والتكنولوجيا وفي الابتكار والتطوير، تعاضدها بيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية فعالة تكونت عبر مراحل طويلة من التغيير والتطوير الاجتماعي. وثمة حقيقة مهمة أكدتها تقارير المعرفة السابقة، في خصوص البيئات التمكينية التي يتم بها ومن خلالها إعداد رأس المال البشري لنقل المعرفة وإنتاجها، وهي أنّ هذه البيئات وما تتسم به من خصائص يمكن أن تكون محفزة داعمة للتطوير أو تكون كابحة للتقدم.

الدور المطلوب من التعليم العالي في المنطقة العربية لتحفيز إدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة

يؤكد التقرير على الدور المهم الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية. فمؤسسات التعليم العالي هي الفاعل الأساسي في عملية نقل ونشر المعرفة وإنتاجها من خلال أنشطة التدريب والبحث العلمي. كما يتحمل التعليم العالي مسؤولية اجتماعية فريدة في تنمية القيم، والمواطنة، والانخراط في سوق العمل والإنتاج، والمشاركة في أنشطة المجتمع المدني. فهذه المؤسسات هي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل، والذي يعتبر عاملاً حاسماً ورئيسيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع. ويرى واضعو التقرير أنه حينما تنجح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق جودة وملاءمة عالية مع متطلبات وحاجات المجتمع، فإن فرص اندماج الشباب في سوق العمل والحياة والمجتمع تتزايد، ويتسع فضاؤها في نقل وتوطين المعرفة. وهي تساعد على تحقيق التكامل بين المؤسسات الاقتصادية والقوى المنظمة للعمل، والمؤسسات الفاعلة في حياة المجتمع المدني، ومن ثم تصبح آلية رئيسية في إحداث التغيير المجتمعي المنشود نحو تحقيق الأهداف والمرامي في تأسيس مجتمع المعرفة. كما تعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي يمكن أن تجمع أطرافا مختلفة، من طلبة باحثين وأساتذة يحملون خلفيات عريضة متنوعة، ليعملوا معاً من أجل تحقيق الآمال المستقبلية للوطن بأسره.

وشهدت ساحة التعليم العالي تنوعا من حيث أصناف الجامعات والاختصاصات وتوزيع الطلاب على المؤسسات الحكومية والخاصة. وتشير بيانات اليونسكو (2010) إلى أن نسبة الجامعات والمعاهد العليا الحكومية تبلغ 63.8% مقابل 36.2% خاصة، وأن نسبة الجامعات الحكومية تكاد تتساوى مع نسبة الجامعات الخاصة (51.5% مقابل 48.5%). أما في ما يتعلق بتوزيع الطلاب، فإن القطاع الحكومي ما يزال الوجهة السائدة في المنطقة.

ومع تأكيد التقرير على أهمية الجهود المبذولة في المنطقة العربية لتوسيع التعليم العالي باعتباره ضرورة تفرضها متطلبات مجتمع المعرفة من القوى العاملة عالية التأهيل، إلا أنه ينبه إلى أن هذه الجهود ستظلّ عقيمة ما لم تعاضدها مجهودات مماثلة للارتقاء بجودة الخدمات التعليمية ونوعية المخرجات. ويسلط التقرير الضوء على عدد من القضايا الهامة بما في ذلك المعدلات المنخفضة لالتحاق اشباب بمعاهد التعليم العالي في البلدان العربية التي ما زالت دون ما هي عليه في الدول المتقدمة، والقلق الشديد حول ملاءمة وفعالية هذه النظم في تهيئة الشباب بالفرص والقدرات التي تمكنهم من المشاركة في عوائد التنمية الاقتصادية. فالجامعات العربية، وبخاصة الجامعات الحكومية العريقة التي تستوعب معظم الطلاب العرب تعاني من طرق تدريس غير ملائمة، كما تعاني فقرا شديدا في سياسات البحث العلمي، ومقررات أكاديمية لم يُحدَّث معظمها، ولا تواكب متطلبات مجتمع المعرفة. كما يثير التقرير التساؤل حول التوسع في دعوة الجامعات الغربية، الذي من شأنه أن يساعد على إدخال طرائق حديثة، ومقررات وتخصصات مواكبة لمتطلبات مجتمع المعرفة، إلا أن ذلك أيضاً قد يخلق بعض التناقضات الاجتماعية والسياسية. وتظل الأخيرة في جزيرة منعزلة في فضاء ثقافي في البلد المقامة فيه، ما لم يحدث تطور اقتصادي كبير في هذه الدول نحو اقتصادات العولمة، تستوعب هذه التناقضات، ويرفع المجتمع كله إلى آفاق عالمية. وإن لم يحدث ذلك، فسوف تتفاقم المشكلة وتتحول إلى مشكلة تمس شرعية هذه المؤسسات الأجنبية المنعزلة. ويرى واضعو ا لتقرير أن هذه التناقضات في الواقع هي

وليدة هذا التأثير المتنامي للعولمة الذي انعكس في الدول العربية في ما يطلق عليه تسليع المعرفة، وليس توطينها.

ضعف جودة التعليم العالي في البلاد العربية

يرى التقرير على أنه رغم أن العديد من الدول العربية سعت إلى إنشاء هيئات لضمان الجودة، فإنّ هذه الهيئات التي تتبع الحكومات في معظمها تفتقد في الغالب إلى الاستقلالية وإمكانياتها محدودة، ولم توجه جهودها بجدية إلى تقويم مؤسسات التعليم العالي. ويشير التقرير الى الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مبينا أن تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وضعف القدرة التنافسية للعمالة العربية تجاه العمالة الأجنبية يعود في جانب كبير منه إلى الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي ومتطلبات سوق العمل وضعف برامج التعليم والتدريب المهني والتقني. كما يبرز التقرير ضعف نظم التكوين والتدريب المهني والتقني ضمن مؤسسات التعليم العالي كما يركز التقرير على ضعف المهارات وعلاقة ذلك بضعف الارتباط بين الجامعات والقطاعين الخاص والعام مبينا أن عدم رضا أصحاب العمل عن مهارات خريجي الجامعات يعدّ أحد أبرز معوقات التوظيف. وهذا الأمر لا تتحمل مؤسسات التعليم العالي لوحدها مسؤوليته، بل كذلك ضعف مشاركة القطاعين العام والخاص.

كما يتطرق التقرير الى قضية التعليم العالي وهجرة العقول في المنطقة العربية مبينا أنه وحسب البنك الدولي فإن الشريحة الأكبر من المهاجرين العرب، من الشباب والكبار، هم من خريجي التعليم العالي (35%). ويعرض التقرير الرأي القائل بأن ظاهرة هجرة العقول مساعدة معكوسة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية. وهي تفقد المنطقة مصدرا مهماً من مصادر العلم والمعرفة والتكنولوجيا، ومقومات فكرية وخبرات تاريخية. صحيح أن للهجرة إيجابياتها، ومنها أنها تفتح الأبواب لخبرات جديدة أمام الشباب، وتساعد على تكوين رؤوس أموال معرفية واجتماعية، وتحقق عوائد مالية كانت تشكل ما بين 5% إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلاد المصدّرة للعمالة. لكن كل ذلك لا يحجب ما لها من أبعاد سلبية تتمثل في ظاهرة "استنزاف العقول" وخفض الإنتاج على المستوى الوطني.

ضعف منظومة البحث العلمي والتطوير في المنطقة العربية

يتفق التقرير مع معظم الباحثين على أن وضع البحث العلمي في المنطقة العربية ما زال أحد المعوقات الأساسية الكابحة لعلاقة هذه المنطقة بالمعرفة، ومن ثم إعاقة الجهود نحو إنجازات حقيقية لبناء مجتمع المعرفة. وتكمن المعوقات التي تواجه جهود بناء منظومة بحث فاعلة في عدد من المشكلات، أهمها: غياب ثقافة داعمة للبحث العلمي والإبداع، وضعف حوكمة مؤسسات البحث العلمي، وغياب السياسات الشاملة لبناء نظم متكاملة للبحث والتطوير، بالإضافة إلى ضعف التمويل والمصادر البشرية. ويبين التقرير أن الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الأربعة الماضية لا تفي بمتطلبات هذا القطاع. إذ لم تخصص الدول العربية مجتمعة للبحث والتطوير خلال السنوات الأخيرة سوى مبالغ ضئيلة ومتواضعة من ناتجها المحلي الإجمالي تتراوح بين 0.03% و 0.73%. كما أن مخصصات الدول العربية للبحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى نحو 2.13%. وتتبين الفجوة جليا إذا ما قارنا الدول العربية بدول الاتحاد الأوروبي الذي تصل معدلات إنفاقه على البحث والتطوير إلى 1.98% أو اليابان التي تصل نسبة إنفاقها على البحث العلمي نحو 3.39% من إجمالي الناتج المحلي. ولم يتجاوز نصيب الدول العربية مجتمعة من الإنفاق العالمي على البحث العلمي ال 0.5% من جملة الإنفاق العالمي في العام 2009 مع أنها تضم أكثر من 5% من سكان العالم. أما في ما يتعلق بإنتاج الدول العربية من أوراق الأبحاث المنشورة، تشير الدراسات إلى أنها متواضعة بالمقارنة مع غيرها من دول العالم المختلفة.

ويرى واضعو التقرير أن الابتكار لا يمثل مكوناً رئيساً من المشروعات العربية في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد يعزى ذلك إلى ضعف الترابط الكلي بين البحث والتنمية في القطاعين العام والخاص، كما يدل على ذلك ضعف المخرجات من البراءات المسجلة. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن عدد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تبقى ضئيلة مقارنة بإنتاج بلدان أخرى، ما عدا السعودية (التي تخطت بمجموع البراءات منذ العام 1963 دولا كتركيا واليونان). وبلغ مجموع البراءات المسجلة في 18

دولة عربية منذ العام 1963 حتى اعام 2013 بلغ 1821 براءة اختراع، ويمثل ذلك أقل من مجموع دولة واحدة مثل ماليزيا. بالمقابل يؤكد التقرير على أن السابق لا ينفي وجود تقدم في هذه المجالات حيث تظهر التحليلات ان بعض الدول العربية حققت تقدماً في الانتقال إلى اقتصادات تتسم نسبيا بقدر أكبر من الارتكاز على المعرفة والابتكار والتنوع الاقتصادي لا سيما الإمارات والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية والكويت فضلاً عن الأردن وتونس ولبنان.

جاهزية الشباب لنقل وتوطين المعرفة هي قضية تنموية في الأساس الأول

يؤكد واضعو التقرير أن إشكالية العلاقة في قضية الشباب وتوطين المعرفة "إنما تكمن في مسألة التنمية العربية، ومدى نجاحها في توسيع فرص الشباب وتنمية قدراته». فجاهزية الشباب لنقل وتوطين المعرفة هي قضية تنموية في الأساس الأول. كما أن مطلب نقل وتوطين المعرفة لا ينفصل عن مطلب التنمية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن ثم فإن التنمية العربية مطالبة بالانتقال إلى معنى واسع جديد، يرتكز على المعرفة وعلى متطلبات الحرية، والعدالة الاجتماعية التي تمكن الشباب من الاندماج الفاعل في نقل وتوطين المعرفة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ويظهر التقرير تفاوت الأداء بين الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية للعام 2014 حيث بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية نحو 0.682، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة البالغ 0.614 والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.493، إلا أنه يقل عن مؤشر دول العالم البالغ 0.702 ويقل عن مؤشر الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.735 وكذلك يقل كثيراً عن مؤشر الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً البالغ 0.890. وتشير البيانات أنه تحت تأثير توزيع المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية حدثت فجوة في الدخل القومي بين البلاد العربية. ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية ككل فشلت في بناء آليات فعالة، وسياسات ناجزة، للحماية الاجتماعية كفيلة بحماية قطاعات كبيرة من البشر من خطر الوقوع في براثن الفقر. ويؤكد التقرير إلى أن من أهم التحديات التي تواجه نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية، عدم توفير البنية التحتية، وضعف الهياكل الاقتصادية العامة في المنطقة العربية التي يتسم بها نمط الاقتصاد الريعي السائد في دول المنطقة، والذي لا يحفز عمليات نقل وتوطين المعرفة، والاندماج الفاعل للشباب في هذه العمليات.

وفي معرض التعامل مع اشكاليات التنمية والمعرفة، يبين التقرير، أن المشكلة في ضعف الصادرات ليست في الحماية الزائدة في حد ذاتها، لكن المشكلة أساساً تكمن في ضعف الصناعات التصديرية من حيث التنافسية، وتركيز الصادرات على منتجات منخفضة القيمة المضافة، وفجوة المهارة لدى العمالة التي يمكن أن تمكن من النهوض بصناعات تصديرية. وتكمن أهمية تزايد قطاع الصناعة ذات القيمة المضافة العالية، وما ينتجه من مردود اقتصادي ينعكس على معدلات تصدير هذه المنتجات، في أنها تعتبر عملية محورية في نقل وتوظيف وإنتاج المعرفة وتوطينها. وفي معرض استعراض وضعية البيئات التمكينية، ويؤكد التقرير على أن بنية التشريعات وسيادة القانون لحماية الملكية الفكرية، وضمان الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد، يمثل آلية فعالة لضمان نقل المعرفة والمساعدة على توطينها.

ويرى التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة في نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وبالتالي تحسين حالة الحياة الاقتصادية للشباب. إلا أنه يلاحظ ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، بسبب تركيزه في قطاعات البتروكيماويات والعقارات، تلك القطاعات التي قد تعتبر قواعد خصبة للنمو السريع في توسيع فرص العمل للشباب، وليس في نقل وتوطين المعرفة التي تحتاج إليها هذه الدول في سعيها إلى بناء مجتمع المعرفة، وتطوير العلم والابتكار.

البنية التحتية لتقانة المعلومات: الجاهزية والتوظيف

يؤكد التقرير على أن البنية التحتية في تقانة المعلومات والاتصالات مكون أساسي في اقتصادات المعرفة. فهي المحدد الأساسي لبنية ومستوى التنافسية للاقتصاد الكلي القائم على المعرفة وصناعة الابتكار والتجديد. وكفاءة البنية التكنولوجية عامل أساسي في تحقيق الشفافية وانسيابية المعلومات، وتحسين مناخ إدارة الاقتصاد

وجذب الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. الأمر الذي يدعم عمليات نقل وتوطين المعرفة ودمج الشباب. وفي هذا المجال، يبين التقرير أن انتشار الحاسوب في العالم العربي لا يزال أقل بكثير من الدول المتقدمة، باستثناء دول الخليج لا سيما البحرين وقطر والإمارات التي تناهز بمعدلاتها الدول الأكثر تقدما من حيث عدد الحواسيب لكل مئة من السكان. فقد سجلت البحرين المرتبة الأولى عربيا حيث بلغت النسبة المئوية للأسر التي يتوفر لديها حاسوب شخصي 92.7%، تليها قطر في المرتبة الثانية مع 91.51%، ثم الإمارات مع 85.2%. بالمقابل، لا تعاني المنطقة العربية بشكل عام من حيث تغطية شبكات المحمول للعديد من المناطق، فهناك 13 دولة عربية تخطت فيها نسبة مشتركي الهواتف النقالة المئة بالمئة في العام 2013. والملاحظ أن هناك دول عربية لا تعد من الدول ذات الدخل المرتفع ولكنها حققت أسعارا جيدة في أسعار دقيقة المحمول مثل مصر.

كما يظهر التقرير أن خدمات الحكومة الإلكترونية ما زالت غير متجذرة في المنطقة العربية فمعظم دول المنطقة العربية لم تتعد نصف المؤشر لخدمات الحكومة الإلكترونية. ولكن هناك بعض الدول التي تولى أهمية كبرى لتقانات المعلومات والاتصالات على سلم أولويات الحكومة، فحققت مراكز متقدمة عالميا في هذا الصدد كما هو الحال في الإمارات والبحرين وقطر. قد حققت دول مجلس التعاون الخليجي وتونس مراكز متقدمة على العالم في استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة الأساسية كالمستشفيات.

استخدام تقانات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع

البلد	مدى استخدام الشركات للتقنيات الحديثة		نفاذ المدارس إلى الإنترنت	
	الترتيب (من أصل 148 دولة)	القيمة*	الترتيب (من أصل 148 دولة)	القيمة*
الجزائر	147	3.2	-	-
البحرين	30	5.5	45	5.0
مصر	110	4.2	125	2.7
الأردن	27	5.6	44	5.0
الكويت	57	4.9	66	4.4
ليبيا	142	3.6	146	1.8
لبنان	86	4.5	107	3.4
موريتانيا	109	4.2	141	2.0
المغرب	95	4.4	113	3.1
عمان	53	5.0	47	4.9
قطر	10	5.9	15	6.0
السعودية	15	5.8	49	4.8
تونس	70	4.7	-	-
الإمارات	4	6.1	21	5.8
اليمن	119	4.1	146	1.7

على مؤشر من 1إلى7 (7 هي الأعلى) وفقا لاستطلاعات رأي المستخدمين وأصحاب العلاقة
المصدر: World Economic Forum 2013.

إشكاليات وتحديات اللغة العربية والترجمة

يؤكد واضعو التقرير على أن القول بأن اللغة هي الوعاء الحاضن والمغذّي والداعم للمعرفة والثقافة، إنما يستدعي بالضرورة توجيه الجهود نحو رعاية وتطوير هذه اللغة حتى تكون قادرة على حمل المضامين المستجدة والمتزايدة لمجتمعات واقتصادات المعرفة. ويرى التقرير أن الترجمة تعتبر من أهم القنوات التي تساعد على تطوير اللغة العربية كعملية تفاعل معززة للتواصل ولتقاسم مكاسب المعرفة. فهي تساهم في تطوير المنتج الفكري المحلي، وتجعله ينفتح على ممكنات أخرى في النظر إلى الظواهر والأشياء من زاوية جديدة. ورغم بعض المبادرات المحمودة، إلا أنه ما زال هنالك حاجة الى مبادرات أوسع وأكبر تفتح مساحة الحوار والنقد البناء لمراجعة اللغة العربية بهدف إنشاء قواعد بديلة وأنساق لغوية جديدة تتماشى مع متطلبات الإبداع وإنتاج المعرفة من جهة إضافة إلى نقلها وتوطينها من جهة أخرى. ويؤكد واضعو التقرير على أن إصلاح اللغة، وبالتالي نظم التعليم باللغة العربية والاستفادة من مكاسب تقنيات المعلومات في هذا المجال، لا بد من أن ينشأ ضمن رؤية الإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

ويظهر التقرير بعض الإحصاءات التي تظهر أن ترجمة الأعمال من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى في المنطقة لا زالت ضعيفة، وإن كان قطاع الترجمة قد شهد زيادة. وتبين الاحصاءات أن نسبة الكتب التي تترجم من العربية في دول الاتحاد الأوروبي لا تتخطى الواحد في الألف، من مجمل الكتب المترجمة. أما عن الترجمات إلى اللغة العربية، فتشير التقديرات إلى أن معدل الكتب المترجمة يتراوح بين 1500 و 2000 كتاب سنويا خلال العشر سنوات السابقة للعام 2012، وأن حصة المنشورات العربية من أصل النصوص المترجمة تشكل 6% فقط من المجموع العالمي.

المحتوى الرقمي العربي

أما من حيث انتشار اللغة العربية في الفضاء الإلكتروني، يبين التقرير أن اللغة العربية تحتل المركز الرابع بين لغات العالم العشر الأولى على شبكة الانترنت حيث بلغ عدد مستخدمي اللغة العربية على الإنترنت في عام 2011 نحو 135.6 مليون مقابل نحو 60 مليون مستخدم في عام 2008. وقد سجلت اللغة العربية أكبر معدلات النمو على الإنترنت خلال الفترة 2000–2013 حيث نمت اللغة العربية بنحو ما معدله 5296%. بالمقابل يرى التقرير أن إنتاج ونشر المحتوى الرقمي العربي تعترضه تحديات كثيرة ومتنوعة، تصبح أشد وطأة عندما يتطلب الأمر تخطي عقبة جديدة هي النفاذ إلى الإنترنت. ذلك أن نشر المحتوى العربي عبر الإنترنت يستوجب تطويع عدد من التقانات المتاحة لتتلاءم مع اللغة العربية، كما يتطلب أيضاً تطوير حلول تقانية لقضايا يمكن تصنيفها في مجموعتين؛ تتصل الأولى باللغة العربية ذاتها، والثانية بإعداد المحتوى العربي للمعالجة المعمقة. ويستنتج واضعو التقرير أن المسافة التي لا تزال تفصل اللغة العربية عن عصر الرقمنة والإنترنت تعزّز تزعزع اللغة وعزلها عن مجتمع المعرفة وتقدمه. ولا يزال استخدام اللغة العربية ووجودها في العالم الافتراضي ضئيلا وضعيفا مقارنة بالوزن الذي تستحقه هذه اللغة من حيث وزنها السكاني وقدراتها التواصلية وقيمتها الثقافية والجمالية.

تشير البيانات والتحليلات المتعلقة بمختلف المحاور التي تمّ تسليط الضوء عليها (منظومة التعليم العالي، ومنظومة البحث العلمي، ونمط التنمية في المنطقة العربية) إلى أن الدول العربية، على الرغم من إنجازاتها الكثيرة للارتقاء بفعالية هذه البيئات التمكينية، ما زالت مطالبة بحفز الخطى والسعي لتطويرها لتكون داعمة لعمليات نقل وتوطين المعرفة ولإدماج الشباب في هذه العمليات بشكل فاعل. ولعل بناء هذه البيئات يمثل الخطوة الأساس والقاعدة التي لا بد من الانطلاق منها نحو الأهداف المرجوة.

جاهزية الشباب العربي للإندماج الفاعل في توطين المعرفة

ملخص 5

تماشياً مع النهج الميداني الذي اعتمده تقرير المعرفة العربي للتواصل المباشر مع قضايا التقرير من خلال استقراء آراء وأوضاع ذوى العلاقة الأول ألا وهم الشباب، أجريت دراسات والمسوح الميدانية على عينات استرشادية من الشباب العربي في المراحل النهائية من التعليم الجامعي في أربع دول عربية (الإمارات، والأردن، وتونس، والمغرب) شارك فيها أكثر من 3800 شاب عربي. وجاء استهداف جمهور الشباب الجامعي باعتبارهم أهم أركان مجتمع المعرفة، "رأس المال المعرفي". وتكمن أهمية هذه الشريحة في كونها تشكّل جزءا كبيرا من القوى العاملة والمنتجة علاوة على تمتعهم بأهم متطلبات إقامة مجتمع المعرفة والمتمثلة في الطاقة والقدرة المطلوبة للتقدم والإبداع.

ولقد صممت لهذا الغرض أدوات مبتكرة استعملت لأول مرة لأغراض إعداد هذا التقرير. وتمثل الهدف الأساسي من هذه الأدوات في الاستطلاع الميداني المباشر لواقع مهارات الشباب الجامعي العربي الأساسية المطلوبة لإدماجهم بشكل فاعل في نقل وتوطين المعرفة وكذلك استقراء آرائهم المباشرة حو أهم الموضوعات ذات العلاقة بما فيها القيم والممارسات وتصوراتهم حول البيئة التمكينية المحيطة. إن في هذا النهج الميداني ما يميز هذا التقرير ويجعله أكثر اقترابا من الواقع من حيث التشخيص وبالتالي أكثر دقة وواقعية من حيث التوصيات والتوجهات المقترحة.

وضع الشباب من حيث رأس المال المعرفي

المهارات المعرفية: استنادا على نتائج البحث الميداني، يرى التقرير أن مستوى تملك الشباب العربي للمهارات المعرفية هو في حدود المتوسط. وقد تم قياس عدد من المهارات التي يفترض أن يمتلكها طلاب الجامعات بمختلف تخصصاتهم لكونها بطبيعتها مهارات أفقية لا ترتبط بتخصّص بعينه بقدر ما ترتبط بالمعارف والمهارات الذهنية التي يحتاجها كل راشد بصورة عامة، وكل طالب علم ومعرفة بصورة خاصة ليكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة (نقلا وتوطينا وإنتاجا ونشرا ...). في ضوء ذلك تمّ وضع اختبار لقياس 5 مهارات هي: مهارة حل المشكلات ومهارة استخدام التكنولوجيا ومهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها ومهارة التواصل الكتابي باللغة العربية ومهارة التواصل الكتابي بلغة أجنبية.

وقد حصل الطلاب على متوسط 55.81 ، فإذا افترضنا أن المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك المهارات في الحدّ الأدنى هو الحصول على درجة 50 من 100 فإننا نستنتج أن أداء أفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر في حدود المتوسط. أما بالنسبة لأداء كل دولة منفردة فنلاحظ أن الطلبة الإماراتيين تقدموا على نظرائهم في البلدان الأخرى يليهم طلبة المغرب، ثم في مرتبة ثالثة طلبة تونس والأردن.

نتائج الدول في المهارات المعرفية مجمعة

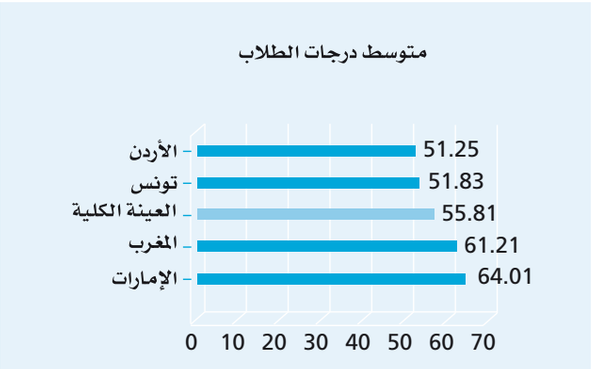

وبتحليل نتائج المهارات المعرفية مفصلة، تبين وجود تفاوت كبير في مستويات تملك المهارات المعرفية مع ظهور ضعف خاص في مهارات الإنتاج الكتابي لغاية التواصل، وذلك باللغة العربية والأجنبية على حدّ السواء. وعلى الرغم من التقدّم النسبي في مهارة حل المشكلات. أما مهارة استخدام التكنولوجيا لأغراض البحث والمعرفة فقد جاءت في حدود المتوسّط.

ويرى واضعو التقرير أن هذه النتائج، والتي تسير في الاتجاهات نفسها التي كشفت عنها دراسات سابقة على الصعيدين الإقليمي والدولي (مع اختلاف محاور اهتمامها ومنهجياتها)، باعثة على القلق، وبخاصة إذا ما

نتائج الطلبة في المهارات المعرفية

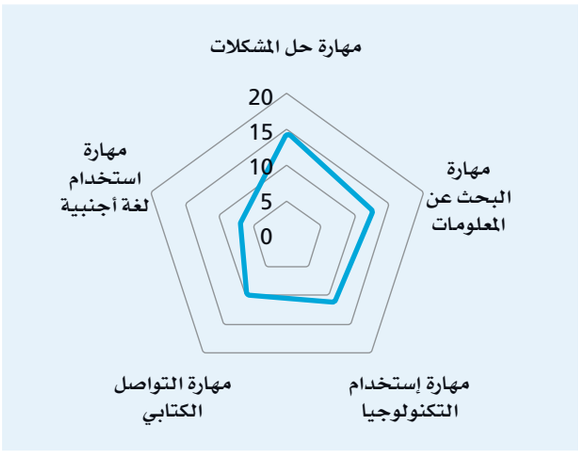

نظرنا إليها من منظور بناء القدرات لنقل المعرفة وتوطينها. فهي تقيم الدليل مرة أخرى على ضعف جاهزية الشباب المعرفية للمشاركة بفعالية في جهود امتلاك ناصية المعرفة واستنباتها في أوطانهم، بسبب عدم امتلاكهم للأدوات الضرورية لذلك والمتمثلة بالخصوص في المهارات اللغوية والتكنولوجية.

وضع قيمي جيد

ويبين التقرير أن وضع الشباب القيمي يبدو أفضل بكثير من وضعه المعرفي، فقد كشفت النتائج عن وجود اتجاهات إيجابية تجاه مجموعة من القيم المعرفية (مثل تقدير العلم، والأمانة العلمية، والاجتهاد...)، والاجتماعية (التواضع، والتعاون...)، الكونية عموما (احترام الحريات، والتسامح الديني...). فقد بلغ متوسط درجات الطلبة في سلّم القيم 69.24 من 100. وقد حصل قرابة 92% منهم على 50 فما فوق من بينهم 46.3% حصلوا على 75 درجة فما فوق. وهذا يدلّ على أن أغلب الطلبة أظهروا امتلاكهم لجلّ القيم المدروسة.

لكن من المهمّ أخذ هذه النتائج وفي جميع الدول، بكثير من الحذر لأننا نتحدّث هنا عمّا صرّح به الطلبة وهو قد لا يطابق بالضرورة ما يمتلكونه أو ما يمارسونه فعلا من قيم. وفي جميع الأحوال، يرى التقرير أن هذا التعلّق بالقيم السامية يعتبر، إن كان مستمدا حقّا من قناعات راسخة ومجسّدا في سلوكات يومية، مؤشرا إيجابيا يتعيّن استثماره وتعزيزه لمزيد من نشر ثقافة مستنيرة وقيم إنسانية نبيلة كفيلة بخلق قوة ردع لقيم الجهل والتواكل والعنف والإقصاء.

نتائج الدول في القيم

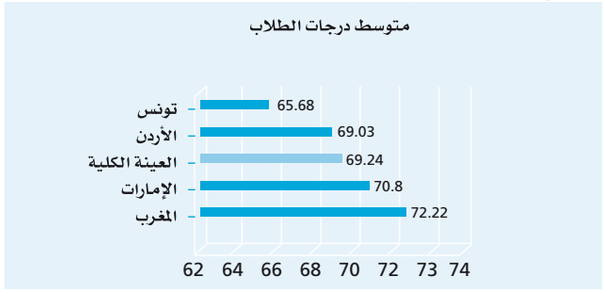

فاعلية الشباب

يوضح التقرير أن المقصود بالفاعلية في هذا التقرير هو المشاركة الفعلية والمسترسلة للمستجوبين في المجالات ذات العلاقة. ومن هذا المنطلق فقد تم قياس الفاعلية الثقافية من خلال أسئلة استهدفت التعرف على ثقافة الطالب مثل تلك المتعلقة بالأحداث التاريخية ببلده وبالمنطقة، والطبيعة الجغرافية وأسماء مؤلفات تم قراءتها سواء كانت عربية أو أجنبية إضافة إلى الاستفسار عن الأنشطة الثقافية الممارسة ونوعيتها. وقيست الفاعلية الاجتماعية من المنطلق نفسه ومن خلال أسئلة مثل تلك حول المشاركة في الأنشطة التطوعية والمجتمعية وأنواع هذه الأنشطة. كما قيست الفاعلية الاقتصادية حول المشاركة والعمل بمقابل مادي أو في أي من المشاريع.

ويبين التقرير أنه، وباستثناء الفاعلية الثقافية، فلقد أظهر الطلبة المستجيبون ضعفا عاما في مختلف الفاعليات مع تفاوت نسبي حسب المجالات، وكانت أضعف الدرجات في الفاعلية السياسية والفاعلية الاجتماعية. وهي نتيجة جديرة بالاهتمام نظرا لما يمكن أن يكون لهذا الضعف من انعكاس سلبي على بناء رأس المال الاجتماعي. إن المشاركة في الشأن العام بشتى مظاهرها (أنشطة تطوعية، مشاركة، انخراط في جمعيات...) تعدّ من المقومات الأساسية لإرساء أسس مجتمع المعرفة المأمول.

أما بالنسبة للمواطنة فلقد بينت النتائج أنّ مفهوم المواطنة لم ينضج بعد لدى أغلبية الطلبة المستجيبين باستثناء ما سجلته حالة الإمارات من درجة أعلى نسبيا. إلا أنه بصفة عامة، فإن إجابات العينة كانت متشتتة، حيث ربط البعض مفهوم المواطنة بالمكان، ومن ربطه بالتاريخ، ومن ربطه بالمعتقد. ويرى واضعو التقرير أن هذا التشتت يبعث على

مقارنة بين مختلف مكونات فاعلية الشباب

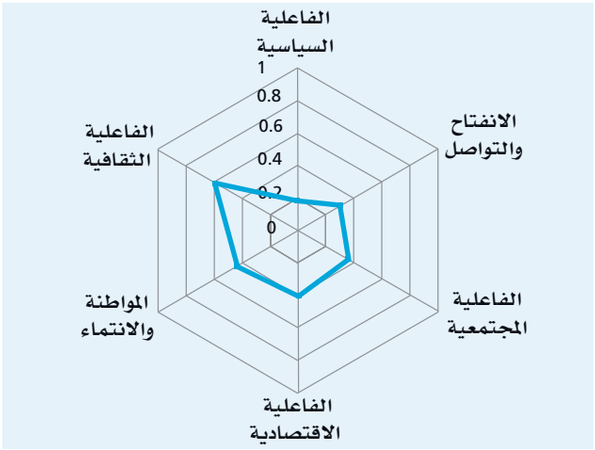

القلق حول ترسيخ هذا المفهوم في عقول الشباب لإدماجهم في عملية نقل وتوطين المعرفة. وهنا تبرز حاجة ملحة لبذل الجهود التوعوية من أجل تصحيح المفاهيم أولا، وتجسيدها في شكل مواقف وأفعال في الواقع.

وفي مجال الانفتاح العالمي، يشير التقرير إلى أن نتائج البحث الحالي كشفت عن تدنّي درجة الانفتاح لدى الطلبة المستجيبين. ويؤكد معدو التقرير على أن السعي إلى نقل المعرفة وتوطينها يمرّ بالضرورة عبر الانفتاح على الأطراف التي تنتج هذه المعرفة وتمتلك أسرارها وآلياتها. لذلك تعدّ القدرة على التواصل والانفتاح على الغير وعلى الثقافات الأخرى من المؤشرات المهمّة التي يمكن أن تنبئ بقدرة الطالب على التفاعل إيجابيا مع المنتجات المعرفية للاستفادة منها والمساهمة في تطويرها. ويظهر التقرير قضية الجودة والنوعية كأحد أهم القضايا التي تستدعي الاهتمام الفوري وهي وثيقة الارتباط بما سبقت الإشارة إليه من نقائص.

آراء الشباب حول مسألة نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية الضرورية

إجمالا عبّر الطلبة على درجات متفاوتة من الرضا عن البيئات التمكينية المتوافرة لهم، وقد ظهرت أسبقية ملحوظة في هذا الخصوص لدى الطلبة الإماراتيين شملت مختلف الأبعاد التي تناولها الاستبيان، ويليهم الطلبة الأردنيون. أما الطلبة التونسيون والمغاربة فقد مالت إجاباتهم في اتجاه "عدم الرضا" مبدين في الغالب مواقف نقدية متفاوتة بلغت ذروتها في المسائل المتعلقة بمساهمة الحكومة في دعم الشباب، ومساهمة القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية في تمويل البحث العلمي والنهوض به.

ويبين التقرير أن نسبة كبيرة من الطلبة المستجيبين عبّرت عن عدم رضاها التّام عن منظومة التعليم الجامعي وعلى رأسها طرق التدريس، ومنظومة البحث الأكاديمي سواء من حيث التمويل أو توفرّ المراجع والتأطير المناسب، والتجهيزات والوسائل التعليمية. ويرى التقرير أن هناك عدة عوامل أدّت إلى هذا الموقف السلبي من بينها: الاكتظاظ الطلابي والذي يخلق ديناميته الخاصة المؤثرة على مدخلات ومخرجات النظام التعليمي ككل، سواء من حيث النجاعة أو الجودة. مما يضطر الأستاذ إلى الإملاء والتلقين أو طبع الدروس، ويلغي موضوعيا أية إمكانية لإشراك الطلبة والتفاعل معهم ومتابعة بحوثهم. هذا فضلا عن غياب لأي إعداد أو تأهيل لمدرسي التعليم العالي في مجال البيداغوجيا الجامعية (طرق التدريس الجامعي).

وتكتسي هذه النتائج أهمية كبيرة لأنها تمثّل عينة من العراقيل التي تواجه عملية نقل المعرفة وتوطينها وقابلية الشباب للمساهمة في ذلك. ويدعو التقرير إلى أن توضع هذه النتائج أمام السلطات الأكاديمية، ومن ورائها السلطات السياسية، لمناقشة مدى جاهزية النظم الجامعية القائمة لمواجهة تحددين أساسيين، أولهما مباشر وقصير المدى متعلق بقدرة النظام على توفير نواتج ذات جودة عالية تستجيب لمتطلبات سوق العمل، وثانيهما استراتيجي، بعيد المدى، يتمثل في قدرة الجامعة، باعتبارها الحاضنة الأساسية للبحث والابتكار، على توفير الشروط الضرورية لتحقيق قيمة مضافة ترسخ آليات نقل المعرفة وتوطينها، وتفسح المجال للشباب لينخرطوا في هذه العملية بأقصى درجات الفعالية.

تصورات الطلبة حول منظومة التعليم العالي السائدة حاليا

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	4.9	25.5	53.1	16.5
الإمارات	2.6	5.8	43.3	48.3
تونس	15.9	50.6	31.5	2
المغرب	19.9	41.7	29.2	9.2
العينة الكلية	11.5	33.4	40	15.1

آراء الطلبة حول ارتباط المعارف التي تقدمها الجامعة بمتطلبات سوق العمل

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	16.5	40.7	34.0	8.8
الإمارات	4.5	14.3	46.4	34.8
تونس	30.5	43.4	22.4	3.7
المغرب	27.4	25.2	25.2	22.2
العينة الكلية	21.3	33.4	30.4	14.9

وهناك اليوم ما يشبه الإجماع على وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية. ويتفق التقرير مع دراسات سابقة تفيد بأن هذه الفجوة تتخذ شكلين: من ناحية، إغراق سوق العمل بتخصصات لا علاقة لها باحتياجات المجتمع إلى كفاءات عالية لجعل الاقتصاد بمختلف أوجهه يعتمد على المعارف الحديثة الموثوقة، ومن ناحية أخرى تخريج إطارات في الميادين المطلوبة لكنها لا تملك أدنى المهارات اللازمة للتخصّص المدروس.

وبالنسبة للتفاعل مع تقانة المعلومات والانترنت تحديدا، يبين التقرير أن إجابات الطلبة أظهرت وجود تفاوت ملحوظ بين الدول المعنية بالدراسة من حيث إتاحة فرص استخدام الإنترنت، فقد جاء الطلبة الإماراتيون في المرتبة الأولى بنسبة ناهزت 95%، يليهم الطلبة الأردنيون بنسبة 77.5%، ثمّ الطلبة المغاربة بنسبة 42.5% وأخيرا الطلبة التونسيون بنسبة 31.9%. وفي ما يتعلق باستخدام الانترنت ونصيب الجوانب المعرفية في هذا الاستخدام، يبين التقرير أن النتائج التي كشف عنها البحث الميداني الذي أنجز في سياق الإعداد لهذا التقرير تفيد أن المواضيع ذات العلاقة بالمعرفة لا تتجاوز 19.4%، بينما تحتل المواضيع الاجتماعية المرتبة الأولى بنسبة 29.4% والعلاقات الشخصية المرتبة الثانية بنسبة 26.3%، وتأتي المواضيع السياسية في المرتبة الخامسة بنسبة 6.3%.

تصورات الطلاب حول فاعليات بعض البيئات التمكينية في نقل وتوطين المعرفة

يبين التقرير، حول ثقة الطلاب في قدرات الهيئات والمنظمات على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، أن طلاب العينة قد عبروا عن مستويات متفاوتة من الثقة، من دولة إلى أخرى ومن هيئة إلى أخرى. وعموما ظهر نوع من التقارب بين حالتي الإمارات والأردن من جهة وبين تونس والمغرب من جهة أخرى. فالأغلبية من طلبة الأردن والإمارات يميلون إلى إبداء نصيب من الثقة (بدرجة مقبولة أو كبيرة) في قدرة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والنقابات أو الجمعيات المهنية على المساهمة في نقل المعرفة وتوطينها، على عكس الطلبة التونسيين والمغاربة الذين اتجهت النسبة الغالبة منهم إلى التشكيك في هذه الهيئات (ثقة ضعيفة أو منعدمة). أما الأحزاب والحركات السياسية فقد أجمع الطلبة الأردنيون والتونسيون والمغاربة على التعبير عن ضعف أو انعدام ثقتهم فيها بنسب كانت على التوالي: 66.8% و87% و91.9%.

كما بين التقرير أنه وبصفة عامة، أبدى الشباب المستجيبون اتجاهات إيجابية تجاه وضع الحريات في دولهم، إذ انحصرت الأغلبية بين "وضع ممتاز" أو "وضع جيّد"، مع وجود تفاوت في النسب. فكان أعلاها لدى الطلبة الإماراتيين.

تصورات الطلبة حول دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية (%)

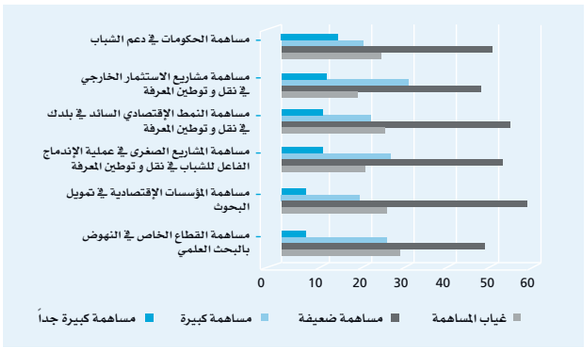

وباستثناء الطلبة الإماراتيين الذين أكّدوا وجود المساهمة الإيجابية (كبيرة أو كبيرة جدّا) لعديد الأطراف والعوامل في ما يتعلّق بالشباب، وبتطوير المعرفة، فإن سائر الشباب المستجيبين من الأردن وتونس والمغرب اتخذوا اتجاها معاكسا معبرين عن غياب أو ضعف مساهمة هؤلاء الأطراف وتلك العوامل وبنسب مرتفعة ناهزت في عدد من المواضيع 90%. فكل مكونات المشهد الاقتصادي (المؤسسات الاقتصادية، القطاع الخاص، النمط الاقتصادي، مشاريع الاستثمار) تبدو في نظر الشباب متخلفة عن أداء دورها في تمويل البحث العلمي ونقل المعرفة وتوطينها، وكما بدت لهم الحكومات مقصرة في عملية دعم الشباب.

ويبين التقرير أن تصورات الشباب بوجه عام بدت إيجابية تجاه موضوع نقل المعرفة وتوطينها، حيث صرّحوا باهتمامهم بهذه المسالة، وأقروا انعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، ودورها في تنشيط حركة الإبداع وتقليص الفوارق الاجتماعية وفتح الحدود والحدّ من البطالة. وفي ذات الوقت اتجهت الأغلبية للإقرار أيضا بإمكانية تأثير نقل المعرفة وتوطينها في تغيير الخاصيات الثقافية للبلدان العربية وتهميش المنتجات المحلية، بينما انقسمت المواقف في شأن إمكانية مساهمة عملية النقل والتوطين في تكريس التبعية للغرب.

وبرزت قضية العمل والتشغيل كقضية جامعة لطلبة الأردن وتونس والمغرب، أقرّ الجميع بأنها مطلوبة ولكنّها غير متوفرة، بنسب عالية كانت على التوالي: 78.7% و84.9 و89.8%. ومن الطبيعي أن تحتل مسألة العمل نسبة متقدمة جدا ومتميزة عن ما عداها من الحوافز المطلوبة وغير المتوفرة، لأن مسألة البطالة ومدى مطابقة التأهيل الجامعي لسوق العمل هما من بين أهم التحديات التي يواجهها الشباب والمجتمع حاليا، ويقعان في مقدمة اهتماماته.

ومن النتائج الملفتة للانتباه، نسب الطلبة الذين صرحوا بأن "المساواة بين الجنسين غير متوفرة"(بغض النظر إن كانت مطلوبة أو غير مطلوبة): فقد وقفت في حدود 18.8% في الإمارات بينما بلغت في تونس 44%، وفي المغرب 50.4% وفي الأردن 50.9%. وهذه مسألة لا بدّ من الوقوف عندها للبحث عن الأسباب التي تدفع نحو نصف العينة في 3 دول لنفي وجود المساواة على الرغم مما اتخذته هذه الدول من إجراءات أو تشريعات، متفاوتة الأهمية، من أجل الحدّ من التمييز بين الجنسين.

إن في هذه الأدوات (أي الاستبيان والاختبارات) التي استحدثناها في هذا التقرير، إضافة إلى الأدوات التي استحدثت في التقرير السابق (تقرير المعرفة العربي 2011/2010)، تمثل إضافة نوعية وكمية قوية لما يحتاجه العالم العربي ويفتقر إليه من مقاييس لجاهزية الشباب لمجتمع المعرفة من حيث المهارات والقيم والمعارف. إن إجراء مثل هذه الدراسات باستحداث مثل هذه الأدوات واستعمالها ربما لأول مرة في المنطقة العربية محاولة لملء الفراغ والتصدي للحاجة الملحة في قياس جاهزية النشأ والشباب العربي للتعرّف على نقاط الضعف والقوة ذات العلاقة، والتي يجب أن تشكل الأساس في مجمل العمليات التخطيطية والتنظيمية الهادفة إلى قيادة المنطقة العربية نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة.

التحرك نحو دمج الشباب في نقل وتوطين المعرفة

ملخص 6

يقدم تقرير المعرفة العربي للعام 2014 رؤية مقترحة حول منظومة التحرّك المطلوبة لإدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية. وانسجاما مع المبدأ الناظم في تقارير المعرفة العربية، فإن طرح هذه التصورات لا يعني بأي حال من الأحوال أنها كلية وبأنها تجيب عن الأسئلة كافة. ذلك أنها، وبعد أن تم طرح المواضيع والإشكاليات، تقدّم إطارا لرؤية مقترحة للتحرك المستقبلي لصانع القرار والمواطن العربي.

وكما تم التأكيد، فإن سلسلة تقارير المعرفة العربية، تهدف إلى خلق حالة من الحوار المجتمعي حول هذه الموضوعات التي تطرحها التقارير وصولا إلى تشكيل رؤية عربية متفق عليها من الأطراف ذات العلاقة، ليصار من ثم إلى ترجمتها إلى سياسات معتمدة في برامج ومشاريع على أرض الواقع. وستعين هذه البرامج على تحقيق هدف الإدماج الفاعل للشباب العربي في عمليات نقل وتوطين المعرفة، وذلك ضمن الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في المنطقة.

التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية

توصّل هذا التقرير إلى استنتاجات مهمة مفادها أن التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية يواجهان تحديات كثيرة، أهمها التعامل مع "الفجوة المعرفية" ، وثانيها "الطفرة الشبابية"وما تنطوي عليه من أبعاد تتعلق بفرص العمل والبطالة وبناء القدرات. أما التحدي الثالث فهو إصلاح "البيئات التمكينية الداعمة" بما تشمله من نظم التعليم والتدريب، وبما فيها الحريات بمفهومها الأوسع والنظم والقوانين الناظمة والحامية لعمليات الإدماج الفاعل للشباب العربي في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وعلى الرغم من الإنجازات في بعض الدول، فإن الفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة العربية بشكل عام، تعني غياب المحرك الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة لإحداث تنمية حقيقية.

ويؤكد التقرير أن المعرفة ترتبط بالتنمية في علاقة عضوية وديناميكية. فالمعرفة أداة وناتج للتنمية، كما أن النمو الداخلي المتوقع على المدى الطويل مرتبط بالعناصر المعرفية بما فيها فاعلية أنشطة البحث والتطوير ونمو رأس المال البشري الذي يعد العمود الأساسي والمحور في اقتصادات ومجتمعات المعرفة.

إن نقل وإنتاج المعرفة، بمختلف أشكالها وتجلياتها، بما فيها التقانية والعلمية والثقافية والعلوم الانسانية، والقدرة على استعمالها وتوظيفها قد أصبحت عوامل استراتيجية حاسمة للنمو وللنهوض الاقتصادي لدول المنطقة العربية، ولا سيما مع زيادة العولمة والمنافسة الاقتصادية.

تتنوع تحديات البيئات الحاضنة سواء في نوعها أو حجمها أو حدتها بين دولة عربية وأخرى. على أن السمة العامة لتحديات البيئات الحاضنة تتمثل بشكل عام في ضعف مؤسسات بناء رأس المال البشري وعلى رأسها مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، وتضخم القطاع العام الحكومي في التشغيل غير المنتج الهادر لطاقات الشباب ناهيك عن قدرات الدولة المستندة على التوجهات الريعية المتبناة في معظم الدول العربية، وما يرافق ذلك من تأثير سلبي مضاعف على عمليات التنمية، وضعف القطاع الخاص الذي ينعكس بدوره على ضعف الصناعات التحويلية، وضعف قطاع ريادة الأعمال، وبطالة الشباب، وهجرة الشباب أو نزيف العقول العربية، وأخيراً، فجوة الحريات بمفهومها الأوسع المشتمل على ضعف المساءلة والشفافية وضعف حوكمة المؤسسات.

ويرى واضعو التقرير أنه على الدول العربية أن تتعامل مع مرتكزات المعرفة جميعاً، وهو ما يوفر ويخلق فرص العمل والاندماج الفاعل للشباب. وتلعب الإصلاحات الضرورية لمؤسسات الإنتاج، وبناء السياسات وتنمية الثقافة، دوراً كبيراً كبيئات تمكينية حاضنة لكل هذه المتغيرات. فالثورة المعرفية التي نعيشها أبرزت أهمية رباعية المعرفة والشباب والتنمية والعولمة. وتوطين واستخدام المعرفة ودمج الشباب لضمان الفاعلية الإيجابية لعلاقات الارتباط بين أطراف هذه الرباعية، يتطلب سياسات واستراتيجيات إدارة المعرفة وإدارة المؤسسات، وتأسيس نظم الحكم الرشيد والعدل الاجتماعي. ويكمن النجاح في بناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية في مدى قدرة الدول الساعية إلى تحقيق هذا الهدف، في بناء تنظيمات وآليات وشبكات

لاستدامة نشر المعرفة المضمرة والصريحة، وبناء الشبكات وتقديم نماذج اقتصادية متقدمة.

كما يؤكد التقرير أن ثمة ضرورة أمام كل دول المنطقة العربية لإحداث التنمية الثقافية المستنيرة الداعمة للحداثة وطرق التفكير العلمي والناقد والإبداع، وكذلك بناء القواعد الاجتماعية والسياسية التي تمكن الشباب من توسيع فرص اختياراته واندماجه في الاقتصاد التنافسي العالمي. ومن شأن ذلك استكمال مشروع النهضة الذي سيكون من الصعب بدونه بناء مجتمع المعرفة، وإنجاح عمليات نقل وتوطين المعرفة لتحقيق هذا الهدف.

يرى واضعو التقرير أن مسألة الانفتاح والتواصل تشكل متطلباً رئيساً وخطاً ناظماً في مجمل النشاطات الساعية إلى الدمج الفاعل للشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها. ويتمحور الانفتاح والتواصل بين الشباب حول عدة عوامل منها: عامل الانفتاح الثقافي على معطيات العصر من معرفة وثقافة وعلوم وفنون، وقبول الآخر المختلف والمساهمة الفاعلة في إنتاج الحضارة العالمية، وعامل قدرة الشباب العربي على استخدام التقنية الحديثة في التواصل مع ما يعيشه من تفاعلات حضارية في عالمه المحيط. يضاف إلى ذلك عامل حرية الهجرة والتنقل الداخلي والخارجي.

ويؤكد واضعو التقرير أنّ النهوض بفاعليات الشباب ومنظوماتهم القيمية هو مسؤولية جماعية، تلعب فيها البيئة الأسرية والمدرسية والجامعية والاجتماعية دورا حاسما. وينبغي ألا نغفل هنا عن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما تكرّسه من أبعاد قيمية في نشاطاتها وما تتخذه من مبادرات مختلفة تنمي مهارات الشباب وقدرتهم على توظيف معارفهم لخدمة اقتصاد بلدانهم والمساهمة في النهوض بمجتمعاتهم. ولا بد أن يدور ذلك في إطار حياة مدنية تستند إلى قيم ومبادئ الأديان السمحاء وثقافة حقوق الإنسان والمثل والأخلاق الحميدة القائمة على الاعتدال والاحترام المتبادل وقبول التنوّع والاختلاف.

الفرصة التاريخية لإقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية: ثلاثية الثروة المالية والثروة الإنسانية-الشبابية والثورة المعرفية العالمية

يؤكد واضعو التقرير أن المنطقة تمر حاليا بمنعطف تاريخي تتمتع فيه بالثروة الشبابية إلى جانب الثروة المالية. وهو منعطف يتميز أيضا بتصاعد الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يموج بها العالم المتقدم من حولنا، والمتاحة بحكم الطبيعة العولمية للمعرفة والتي يمكن الوصول إليها إن توفرت الإرادة السياسية والمجتمعية الحقيقية وبحكم طبيعة الواقع الليبرالي السائد في العالم على الرغم من العديد من العوائق والمعيقات. وثلاثية الثروة المالية والثروة الإنسانية-الشبابية والثورة المعرفية العالمية تعني أن فرصة العالم العربي لإحداث انطلاقته متاحة، لا بل مطلوبة وبقوة، وهي فرصة لتنتقل فيها دول المنطقة من اقتصاد ريعي تقليدي إلى اقتصادات المعرفة ومن طفرة شبابية إلى كنز ديموغرافي في الشباب الفاعل اقتصادياً واجتماعياً بما يمتلكه من تجهيزات وفعاليات معرفية مبنية على أسس المعرفة والمهارة والقيم، لبناء إنسان عربي جديد في عالم جديد، ينعم بالحرية والعزة والرفاهية.

بالمقابل يقر التقرير بوجود مشكلات ومعضلات تعوق حركة وجهود التقدم، وتضع راسمي السياسات والاستراتيجيات أمام مسؤولية جسيمة تتمثل في ضرورة العمل على مواجهتها قبل أن تتفاقم وتهدّد معها الاستقرار والنموّ. وتستدعي هذه الحقائق ضرورة التحرّك على محاور واضحة لإحداث تحولات عميقة تترجم في شكل سياسات واستراتيجيات ناجزة يمكن أن تشمل ما يلي:

بناء مؤسسات وطنية لدمج الشباب: فعملية دمج الشباب في مجال إنتاج المعرفة ونشرها تقتضي بالضرورة، إلى جانب مؤسسات التدريب والتأهيل، إنشاء مؤسسات تنموية تتوافق مع قطاعات الإنتاج والخدمات الحكومية والقطاع الخاص في شتى مجالات الحياة (الصحة والتعليم والغذاء والعمل والتشغيل والتقانة والفنون، والبيئة والعلم والتكنولوجيا ...). وينبغي أن تمنح هذه المؤسسات الشباب فرص التعامل مع منظومة تعليم وتدريب غير رسمية، تمكنهم من الحصول على شهادات وخبرات تعترف بها الحكومة والقطاع الخاص، وتكون بمثابة نظم حافزة للاندماج والمشاركة الإيجابية. كما أن الدول العربية مطالبة بالعمل على تجهيز وبناء برامج الخدمات الوطنية للشباب التي تمكنهم من الشروع في مشاريعهم الخاصة المحلية، وبرامج تعمل على تنمية ريادة الأعمال وتستجيب للاحتياجات المحلية للشباب وتمكنهم من فرص التدريب الرسمية وغير الرسمية، وإكسابهم الخبرات والمعارف الواسعة والخبرات والمهارات النافعة. يضاف إلى ذلك برامج تتيح المعلومات عن سوق العمل، وأدلة إرشادية للمسارات المهنية، ومعرفة فرص العمل المتاحة وخاصة في القطاع الخاص، ومتطلبات الحصول على هذه الفرص. كما

أن مهارات التواصل، والتسويق هي من المهارات الأساسية للشباب التي تمكن من دعم ثقتهم بأنفسهم وبمجتمعهم وتعميق الانتماء والتحفيز نحو المستقبل. كما يطرح هذا التقرير المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في تقديم برامج تدريبية مستمرة مُهيئة للعمل من ناحية، وإصلاح مستمر لنظم التعليم من ناحية أخرى. فلا بد أن يصبح التعليم والتدريب المستمر فلسفة دائمة تنظمها السياسات في الدول التي تسعى إلى مجتمع المعرفة.

إصلاح الجامعات: ويرى التقرير أنه بات من الضروري اتخاذ إجراءات لإصلاح نظم التعليم العالي حتى تكون مواكبة للمعايير العالمية، وتضمن شروط الجودة العالية وإجراءات الاعتماد من أجل رفع نوعية رأس المال البشري وقدراته التنافسية، إلى جانب التركيز على فلسفة ونظم التعليم المستمر مدى الحياة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات بالضرورة زيادة في الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع أهداف استراتيجية وخطط عمل قابلة للتنفيذ، وإنشاء قواعد بيانات دقيقة وذات مصداقية، وشبكات ربط ذات قدرات عالية، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في البحث العلمي والتعليم الجامعي.

تفعيل وإعادة هيكلة منظومة البحث العلمي: ويرى التقرير أن النشأة الحكومية التي ارتبطت بدور الدولة القوي في إدارة أنشطة البحث العلمي في المنطقة، وارتباط هذه الأنشطة بالجامعات الحكومية في غالبية الدول العربية، قد فتح الباب أمام سيطرة البيروقراطية ومركزية الإدارة، وهرمية البناء التنظيمي على مؤسسات البحث العلمي وهذا لا يتلاءم مع متطلبات بناء المجتمع، ويحول دون إدارة المعرفة إدارة علمية تتيح التواصل مع العالم، ووضع أطر التعاون مع جامعات ومراكز بحوث عالمية متقدمة. وتتطلب الإدارة الناجعة للمعرفة بالضرورة التحول من البيروقراطية والبنية الهرمية إلى حوكمة قائمة على المعرفة الكثيفة. فمؤسسات البحث العلمي ومراكز البحث والتطوير والابتكار والتجديد ينبغي أن تعمل في عالم مفتوح، وأن تمارس التفاعل الحي بأخلاقيات ومعايير علمية من ناحية، وأن ترتبط نظم المعرفة ببرامج وخطط التنمية الوطنية من ناحية أخرى.

تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي: ويؤكد التقرير على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين المعرفة. وثمة دروس مستفادة ينبغي أخذها في الاعتبار من خبرات الدول المناظرة التي حققت تقدماً نحو بناء اقتصادات المعرفة، والتي تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحد من سلبياته، وتعظيم إيجابياته، وبناء معايير واعية للتكامل والتعاون بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجهود المحلية في التنمية وبناء صناعات تكنولوجية متقدمة تحفز على توظيف الشباب، ونشر ثقافة الابتكار والبحث العلمي والتطوير.

دعم وتشجيع القطاع الخاص: ويرى معدو التقرير أنه من الضروري تشجيع القطاع الخاص ودعمه وتحفيزه في خلق فرص عمل للشباب، ونقل وتوظيف المعرفة والانتقال التدريجي من سياسة التوظيف الحكومي إلى التحول في تنمية القدرات الذاتية للشباب وتشجيع ريادة الأعمال، وبناء الآليات التي تدمج الشباب في سوق العمل. ويتطلب ذلك من دول المنطقة تحسين بيئة العمل، وحوكمة القطاع الحكومي إضافة إلى تخفيض حجم القطاع الحكومي وتشجيع القطاع الخاص في الإنتاج وتنمية الاقتصاد. ولا بد أن يتزامن ذلك مع بناء آليات الربط بين الشباب وسوق العمل والتعليم من خلال أطر الجدارة الوطنية التي ينبغي العمل على بنائها، ومع إقامة مؤسسات لدعم الشباب في الاستفادة من نظم التعلم المستمر الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بشكل وثيق بالقطاع الخاص واحتياجاته المتطورة.

دعم برامج التدريب وبناء القدرات: ويرى التقرير أنه من الضروري أن يكون التعليم والتدريب المستمر للتأهيل للعمل، والتدريب أثناء العمل ومدى الحياة شعاراً اجتماعياً يتبناه المجتمع بأسره. ومن شأن هذه البرامج أن تضمن مواصلة إعادة التأهيل وتجديد وبناء المعارف والقدرات للفرد تكيفاً مع متغيرات سوق العمل المهني، وهي تغيرات متسارعة بحكم ثورة المعرفة والتكنولوجيا.

بناء أطر عربية للجدارة: ويرى معدو التقرير أن على العالم العربي أن يتخذ أيضا من أطر الجدارة الوطنية وسيلة للالتحاق بأسواق التنافسية العالمية. ذلك أن أطر الجدارة الوطنية هي الآلية التي تربط بين مستويات المعرفة والمهارة التي تقدمها مراحل ومستويات وبرامج التعليم المختلفة، من جهة، ومستويات المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، وفق المعايير العالمية في اقتصاد المعرفة. وينبغي بالتالي أن تكون عنصرا مهما في عمليات التوظيف لما تتضمنه من معايير ناظمة للمهارات والمعارف اللازمة لسوق العمل في مستوياته

المختلفة، ولقدرتها على المساهمة في تطوير التعليم والتدريب وأدوات التقويم. فضلا عن دورها المحفز لتفعيل الإنتاج في القطاع الخاص وتشجيع بناء الثقة في الشباب وما يكتسبونه من قدرات ومعارف ومهارات.

التحول إلى تنمية ترتكز على المعرفة: يؤكد واضعو التقرير على أن الدول العربية مطالبة بتبني نموذج دولة تنموية تقوم على أسس وركائز بناء مجتمع المعرفة، واستبعاد نموذج الدولة التي تقوم على الاقتصاد الريعي، حتى تمتلك القدرة على تحويل الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية في المنطقة إلى قاعدة لتنمية الاندماج والتماسك الاجتماعي، وتعمل على نقل وتوطين المعرفة. فتوطين المعرفة هو من أبرز الروافع في النمو الاقتصادي الذي يكفل حقوق الإنسان العربي ورفاهه، ويحد من الفقر، ويخلق فرصاً للعمل اللائق، ويرى في الإنفاق الاجتماعي استثماراً حقيقياً للمستقبل، وإنفاذاً لحقوق المواطنين في التعليم والصحة والعمل. ولا بد أن تصبح الدولة داعمة لمؤسسات فاعلة، وحوكمة رشيدة، وأكثر خضوعاً للمساءلة، وأشد قوة في تطبيق القانون، ومساندة لمشاركة الأفراد، وتأكيداً على المواطنة الإيجابية. كما أن التنمية، بهذا المعنى، تحقق التنافسية الفاعلة والاندماج الإيجابي في الحضارة العالمية، بمعناها الكوكبي الذي نعيشه.

العدالة الاجتماعية، والمواطنة والحفاظ على التماسك الاجتماعي: ويرى التقرير أن مفهوم العدالة الاجتماعية محور أساسي في التنمية التي تسعى إلى بناء مجتمع المعرفة. كما أن بناء هذا المجتمع لا يقتصر على إقامة اقتصاد المعرفة، على الرغم من أهميته. فاقتصاد المعرفة، بحكم طبيعته، معني أساسا بالنمو الاقتصادي، ويعنيه الربح، كأي اقتصاد رأسمالي، أكثر مما تعنيه قضية المساواة والمواطنة. ومن هنا جاء التركيز على بعد العدالة الاجتماعية وتجاوز اقتصاد المعرفة بمعناه الضيق، والسعي إلى إقامة مجتمع المعرفة الذي هو" حالة "متكاملة من التقدم وتحقيق الرفاه الإنساني.

الإدارة والحوكمة الرشيدة للمؤسسات: ومن الضرورة الانتقال إلى إصلاح المؤسسات التي تستند إلى الحوكمة الرشيدة، وتطوير بنية مرنة تحتفي بالخبرة والقدرات الفردية والتعددية. كما أن التغيرات في ثورة المعرفة والتكنولوجيا والعولمة تفرض إصلاحات مؤسسية ترتكز على البحث العلمي والتطوير والابتكار والتجديد، إلى جانب الشفافية ومحاربة الفساد، وإدارة المعرفة، والانفتاح على العالم على أسس الاعتماد المتبادل. وتتأكد فاعلية هذه المؤسسات في زيادة الإنتاجية، والانفتاح على العالم ثقافياً وعلمياً واقتصادياً.

دعم برامج إصلاح اللغة العربية والارتقاء بها لمجتمع المعرفة: إن إصلاح استعمال اللغة ودورها في مجتمع المعرفة ضرورة ملحة كما أن اصلاح اللغة يوفر فرصة لازدهار وجه آخر من التعاون والتكامل الإقليمي ولتمتين أواصر التعاون بين المؤسسات المعنية على الأصعدة المختلفة، من خلال إشراك التخصصات والخبرات المعنية على تنوعها داخل البلدان العربية وفي ما بينها. كما تشكل الترجمة وإصلاح اللغة مجال للشراكات خارج المنطقة العربية أيضا، إذ قد تكون شراكات النشر والترجمة والتوزيع فرصة لإعادة إحياء حركة الترجمة من منظار نقل وتوطين المعرفة ومن منظار التعاون العالمي وكذلك من حيث دعم مجالات النشر والثقافة في المنطقة العربية.

تعلّم اللغات الأجنبية كبوابة للتفاعل البنّاء مع العالم: ويؤكد واضعو التقرير أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أو يتجاهل الأهمية القصوى لتعليم اللغات الأجنبية في هذا العصر لما يتيحه تعلم هذه اللغات من معرفة العلوم الأخرى والتواصل معها وتحقيق التواصل والتثاقف مع العالم.

التنمية الثقافية: ويؤكد التقرير على ضرورة إحداث تنمية ثقافية مستنيرة تدعم التفكير العلمي الناقد، وروح البحث والتجديد والإبداع، وقيم الاجتهاد والإتقان والتميّز، وكذلك بناء القواعد الاجتماعية والسياسية التي تمكن الشباب من توسيع فرص اختياراتهم واندماجهم في الاقتصاد التنافسي العالمي، لاستكمال مشروع الحداثة الذي بدونه سيكون من الصعب إنجاح عمليات نقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة.

تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية: ويرى التقرير أن تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي قد أصبح ضرورة تنموية مهمة لبلدان المنطقة العربية، مما يستدعي تسريع الجهود وتعظيمها في هذا الاتجاه. ويرى معدو التقرير أن تحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة العربية يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات شاملة، تدعمها بنية تحتية وشبكة طرق، وخطط حماية مدنية لربط دول المنطقة بعضها ببعض وبالتكتلات الأخرى، مثل أوروبا،

وبناء خطط داعمة للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال للشباب. كما يستند هذا التكامل إلى اهتمامات مشتركة لإقرار السلام في المنطقة وترسيخ عوامل الاستقرار والرخاء وحقوق الإنسان، وإدارة الهجرة وانتقال العمالة بين البلدان. كما يقتضي تقويم مشروعات العمل والمؤسسات في ربوع المنطقة العربية وفقا لما توفره نظم التدريب والبحث التكنولوجي المتقدم. وهذا الاندماج هو القادر على أن يضمن للدول العربية تنمية مستدامة تقوم على التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر النمو، وبناء اقتصادات تقوم على المعرفة والبحث العلمي، وتفتح الباب أمام الحداثة، وتأسيس مجتمع المعرفة، وتحقيق نهضة شاملة تؤمن للإنسان الرفاه والكرامة في ربوع المنطقة العربية.

نحو نموذج مجازي للتحرك إلى المستقبل:

يختتم التقرير بالتأكيد على أن التحرك المستقبلي نحو تحقيق الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة يعتمد على توفر عناصر رئيسة أربعة؛ وأولها تعزيز نظم تمكين الشباب العربي، وثانيها تقوية نظم توطين المعرفة بما في ذلك عمليات نقلها وإنتاجها وكذلك توظيفها بشكل ناجع لتعزيز التنمية الإنسانية. أما العنصر الرئيس الثالث فيتمثل في توفير البيئات الحاضنة والداعمة لكل من العنصرين السابقين. ويتمثل العنصر الرابع والأخير في الآليات المطلوبة على أرض الواقع لتحقيق التفاعل الإيجابي بين النظم الثلاثة السابقة للتحرك الفاعل المؤثر من جانب

التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل و توطين المعرفة

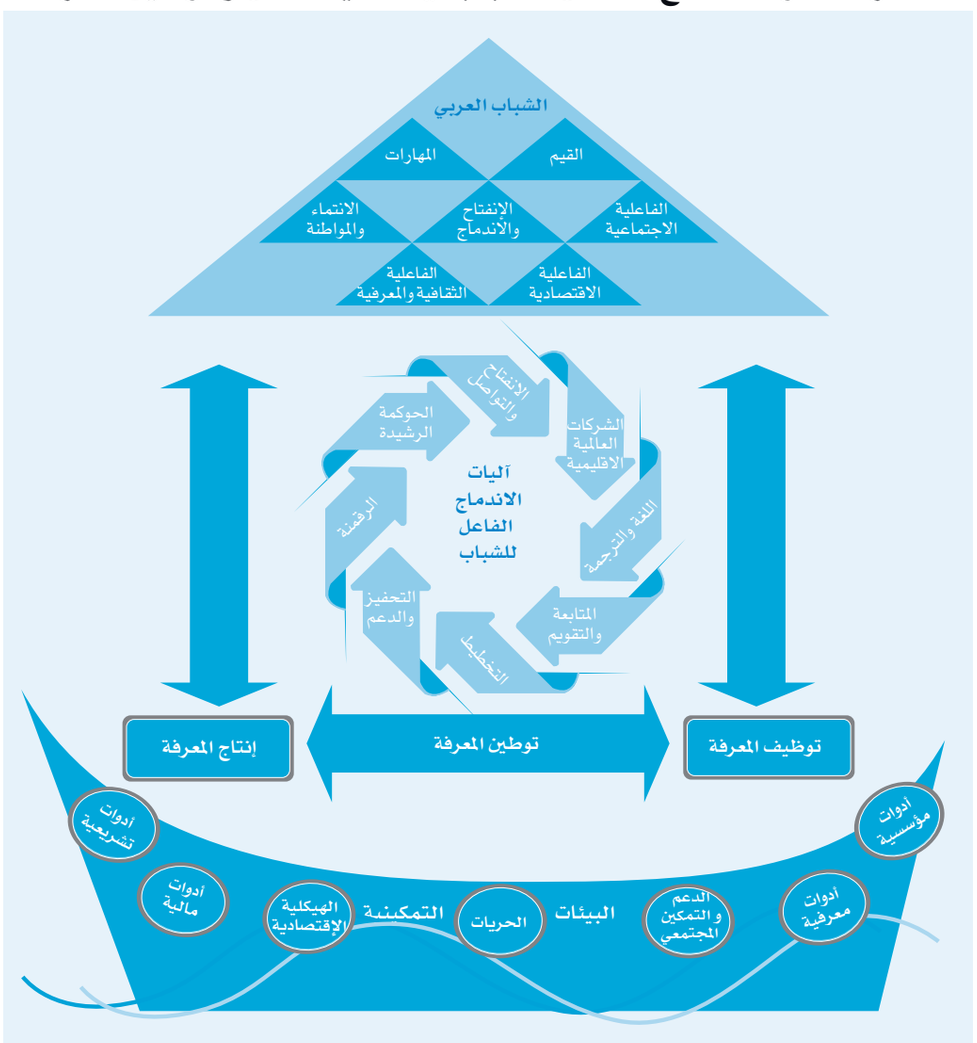

الشباب العربي لنقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها، وصولا إلى الهدف الأسمى وهو بناء مجتمعات واقتصادات المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في أرجاء المنطقة العربية.

ويمثل الشكل الموضح، سفينة تمخر عباب بحار المعرفة بما تمتلكه من بنية قوية، وقاعدة متينة ومحركات تعمل بانتظام، وشراع يقود السفينة إلى شواطئ التقدم والنهضة. ونستخدم هذا الشكل في تشبيه مجازي يصور مسيرة المجتمعات العربية في غمرة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية. أما بنية السفينة، فهي البيئات التمكينية القوية الحاضنة والداعمة لكل مفردات النهضة التي نتطلع إليها. وتمثل قاعدة السفينة منظومة البنى والعمليات والمؤسسات الأساسية لنقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها. ويرتكز على قاعدة السفينة شراع يمثله الشباب، وهم أيضا بمثابة الربان في هذا التصور المجازي. أما محركات السفينة فهي الآليات التي تمكّن الشباب من المهارات والمعارف والقدرات المؤهلة في هذه السيرورة المعرفية.

إن الشباب هم الشراع في سفينة المجتمعات العربية، والآليات هي المحركات التي تضمن التناغم وتؤمن فاعلية الشباب وتيسر اندماجهم في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وبذلك تمتلك سفينة المجتمعات العربية ميزات تنافسية بفضل سواعد أبنائها الشباب. وهي سفينة قادرة على الإبحار ومواجهة التحديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشق البحار بفضل المعرفة والامكانات، وتتوجه برؤى وسياسات واستراتيجيات سليمة في مسارها بفضل ما يمتلكه أبناؤها الشباب من قدرات ومهارات. سفينة قوية بجسمها وشراعها، وقاعدتها من نظم العلم والمعرفة والبحث والتطوير. سفينة تحقق الرخاء للإنسان في المنطقة العربية على مرتكزات المعرفة وأسس العدالة الاجتماعية.

إن الرؤية النقدية الإيجابية المتبناة في تقرير المعرفة العربي الثالث هذا هي دعوة ملحة لاغتنام الفرصة السانحة لدمج المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي بوصفها رافعة للتنمية، مع التركيز على قطاع الشباب والأجيال الناشئة. فما زالت الفرصة قائمة وقوية لإعداد الشباب وتكوينه ودمجه دمجاً فاعلا في توطين المعرفة، والمساهمة في بناء التقدم. فالمعرفة هي الرافعة في بناء مجتمع جديد يسهم بفاعلية في حركة تقدم العالم في إطار العولمة الجديد. وامتلاك الشباب معارف العولمة ومهاراتها وقيمها في إطار رؤية عربية للولوج إلى مجتمع المعرفة، هو الطريق الصحيح لتحقيق أهداف دمج الشباب في سيرورة النقل والتوطين، بما يحقّق تقدم دول المنطقة العربية في اتجاه إرساء التنمية الإنسانية المستدامة القائمة على أسس المواطنة الإيجابية والعدالة الاجتماعية.